

من ظواهر العدول في شعر هاتم الطائي

د . عبد النعيم عبد السلام خليل

جامعة جنوب الوادي - آداب أسوان

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أما بعد ،،،

فإن للشعر لغته الخاصة التي تختلف أحياناً عن لغة النثر - إن صح التعبيران - هذه اللغة تمتاز بالوزن والقافية ، وأى اختلاف في نظام هذه اللغة يحول لغة الشعر من لغة تحكمها أسس وقواعد - الوزن والقافية - إلى كلام نثرى لا تحكمه كثير من قواعد الشعر .

ولغة الشعر دائماً محط أنظار النحاة ، فضلاً عن النقاد ، فالنحاة معترفون بأن للشعر خصوصيته ولغته التي تختلف قليلاً أو كثيراً عن لغة النثر ، ومع ذلك فالنحاة أيضاً لهم قواعدهم التي استنبطوها من استقراءهم لكلام العرب .

إذن نحن أمام قواعد تحكم الفريقين (الشعراء والنحاة) ، الشعراء يتحررون- مضطرين أو غير مضطرين - من هذه القواعد . والنحاة يسارعون في الخطى لدأب الصدع الذي يحدث نتيجة خرق الشعراء لتلك القواعد ، النحاة يهدفون دائماً إلى طرد القاعدة النحوية ، والشعراء - بدافع أو بغير دافع - يوسعون دائرة الخلاف .

ولم يجد النحاة بدأ من الاعتراف بلغة الشعر ، أو بضرورة الشعر ، وهذا يعنى أن الشاعر يباح له ما لا يباح لغيره . وقد اضطر النحاة إلى ذلك أملاً منهم فى وضع أصول صارمة للقواعد النحوية ، ومن يخالف هذه الأصول يعد مخطئاً إما إن كان من الشعراء فالأمر يختلف ، فالشعراء تلتزم لهم دائماً الأعذار تحت غطاء الضرورة الشعرية .

وهذا ليس هجوماً على الشعراء ، كما أنه ليس نقداً للنحاة ، بل مجرد تقرير للواقع الذى حدث بين النحاة والشعراء .

وهذه النظرة من جانب النحاة إلى لغة الشعر جرت عليهم كثيراً من الأخطاء ، فهم ينشدون دائماً قواعد كلية صارمة مطرده ، ومن يخالفها من الشعراء يصبح مضطراً ، أما إذا خولفت هذه القاعدة نثراً ، فهنا تختلف النظرة إلى نوع المخالفة ، فهى لغة ضعيفة ، أو لا يجوز هذا فى القياس ، أو هذا شاذ لا يقاس عليه ، ولم يقف النحاة عند هذا الحد ، بل غلطوا كثيراً من القراءات الشاذة ، وقليلاً من القراءات المتواترة وليس هذا فحسب ، بل انسحب مصطلح الضرورة الشعرية إلى القراءات القرآنية وإلى الأحاديث الشريفة .

وخذ مثالا على ذلك ، الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، أجازته النحاة بما ليس بأجنبى ، وما عدا ذلك يعد ضرورة ، على الرغم من وروده فى القرآن الكريم وفى الحديث الشريف ، بل إن ابن عصفور بعد أن ذكر الفصل بما ليس بأجنبى قال : وأقبح منه ما يكون بالجمل نحو قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (المائدة : ٦) حيث فصل بين الأرجل والوجوه بالجملة وعد ذلك ضرورة .

وهنا يظهر اتجاه آخر وهو اتجاه ابن مالك الذى فتش كثيراً فى الأحاديث الشريفة ، وكل ما ورد مثله فى الحديث نفى عنه صفة الضرورة ولسنا الآن بصدد نقد النحاة ، بل إن حديثنا مجرد تقرير لما فعله النحاة فكثير من القواعد التى أباحها النحاة فقط للشعراء ، كأن يقولوا ، وهذا لا يجوز فى غير الشعر ، أو لا يجوز كذا إلا فى ضرورة ، كثير من هذه القواعد وردت فى القراءات القرآنية وفى الحديث الشريف ، وفى كلام العرب النثرى ومع ذلك فالنحاة مصممون على أن ذلك لا يجوز إلا فى الشعر .

وبالأمثلة يتضح ما نقول .

وقف ابن كثير بالياء على قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (هود : ١٠٥) والتمس النحاة لتوجيه تلك القراءة قول الشاعر : لا بارك الله فى العوانى هل ٠٠٠ وقول الآخر : غير ماضى^(١) ، على الرغم من أنهم ذكروا أن اثبات الحركة مع حرف العلة ضرورة ، وإثبات حرف العلة مع وجود الجازم ضرورة عند النحاة ، وقد وردت فى قراءة حمزة : ﴿لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾ (طه : ٧٧) بإثبات الياء ، وفى قراءة ابن كثير "إنه من يتقى ويصبر"^(٢) .

ومن أمثلة ذلك أيضاً إسكان الياء فى موضع النصب ، ذكر النحاة أن ذلك ضرورة ، وقد وردت فى كلام العرب "لا أكلمك حيرى دهر ، احتملوا آيادى سبا ، رأيت معدى كرب ، ورأيت قالى قلا ٠٠٠ كما وردت فى القراءات الشاذة ومنها قراءة : طلحة بن سليمان ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ (القيامة : ٥٠ باسكان الياء ٠٠٠)

(١) انظر مثلاً الحجة ٤/٣٧٧ .

(٢) السابق ٥/٢٤٠ .

ومن هنا ظهرت نظرية العدول ، وقبل أن نتكلم عن (العدول) نشير
إشارة بسيطة إلى مفهوم الضرورة عند النحاة ، فللنحاة فى الضرورة
الشعرية ثلاثة آراء ، رأى سيبويه وابن مالك أن الضرورة ما ليس للشاعر
عنه مندوحة ، رأى الجمهور أن الضرورة ما وقع فى الشعر سواء كان
للشاعر عنه فسحة أم لا . رأى الأخفش حيث أباح للشعراء فى كلامهم
العادى ما لا يجوز عند غيرهم (١) .

وهناك نقطة لم يتطرق إليها النحاة ، وهى القواعد النحوية التى
حكموا عليها بأنها لا تجوز إلا فى الشعر ، وقد وردت فى القرآن الكريم أو
فى القراءات القرآنية أو فى الأحاديث الشريفة أو فى كلام العرب ، ومن هنا
أرى أن مثل ذلك لا يعد ضرورة ، بل يتدرج ضمن الأساليب العدولية ،
وقبل الحديث عن المعنى الاصطلاحى للعدول ، نذكر أولاً المعنى اللغوى
لكلمة (عدل) ، فى المعاجم اللغوية نجد : عدل عدلاً وعدولاً : مال ،
ويقال : عدل عن الطريق : حاد ، وعاد إليه رجع ، وعدل فى أمره عدلاً
وعدالة ومعدلة : استفهام ، وعدل فى حكمه : حكم بالعدل ، وعدّله إلى
طريقة : عطفه ، وعدل الشيء عدلاً : أقامه وسواه . وعدل الشيء
بالشيء : سواه به وجعله مثله قائماً مقامه (٢) ، وقد وردت هذه المادة فى
القرآن الكريم بعدة معان ، منها هذا المعنى الأخير ، فى قوله تعالى :
﴿ أَوْ عَدَلْ نَلِكْ صِيَامًا ﴾ (المائدة : ٩٠) .

ونترك المعاجم اللغوية وننتقل إلى كتب اللغة فنجد ابن سيده يعقد باباً
فى المخصص بعنوان: هذا باب ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث كما جاء

(١) راجع مثلاً لغة الشعر ٩٠ .

(٢) انظر مثلاً اللسان (عدل) .

المذكر معدولا عن حده وابن سيده - كغيره من اللغويين - يعنى بالعدل المصطلح النحوى الشائع فى كثير من الأبواب النحوية ، فى باب الممنوع من الصرف نجد (العدل) كعلة لفظية من علل المنع من الصرف ، والنحاة يقسمون العدل إلى ، عدل بتغيير الشكل فقط مثل جمع المعدول عن جميع ، وعدل بالنقص كسحر وأخر المعدولان عن السحر والآخر وعدل بالنقص وتغيير الشكل كعمر المعدول عن عامر ، وعدل بالزيادة والنقص وتغيير الشكل مثل الأعلام التى على وزن فعال ٠٠

العدل عند النحويين :

ورد مصطلح العدل فى كتب النحو منذ أيام سيبويه إلى أيامنا هذه ، فقد جرى هذا المصطلح على لسان سيبويه فى كتابه ، وذلك عند حديثه عن (أمس وسحر) حيث سأل الخليل عن (أمس) إذا صارت اسماً لرجل ، فأجاب الخليل بأنه مصروف لأنه لما فارق الموضع الذى وضع له فقالوا : ذهب أمسُ بما فيه ، لم يصرفوه ، قال : فلما عدلوه عن أصله فى الكلام ومجراه تركوا صرفه كما تركوا صرف (أخر) حين فارقت أخواتها فى حذف الألف واللام منها ، وكما تركوا صرف (سحر) ظرفاً ؛ لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرة إذا أخرجتاً منه ، فلما صار معرفة فى الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف فى هذه المواضع ، وصار معدولا عندهم كما عدلت (أخر)^(١) .

إن العدل والعدول بمعناها العام كما وردا فى الكتاب يراد بهما ترك شيء والعدول عنه إلى شئ آخر ، أو تحويل الاسم من حالة لفظية إلى

(١) الكتاب ٢٨٠/٣ وما عدها .

أخرى مع بقاء المعنى الأصلي ، وقد ذكر الدكتور خليل عبد العال أن بعض النحاة توسع في معنى العدول ، فجعل منه العدل من معنى إلى معنى ومن صيغة إلى أخرى ، ومن زمن إلى زمن ومن جملة إلى جملة ومن فعل إلى اسم ومن اسم إلى فعل ومن حرف إلى حرف^(١)

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن النحاة وضعوا أصولا ذهنية ورأوا أن استعمال اللغة قد يورد الأصول على حالها فيتفق المستعمل في صورته مع المجرد فيسمى ذلك (استصحاب الأصل) ، وقد يعدل عن هذا الأصل فيسمى عدولا ، ومن هنا لابد من أن نفرق بين بعض المصطلحات المتداخلة في هذا المجال وهي العدول - الترخص - عوارض التركيب ، فالرخصة من حيث المبدأ عدول عن أصل أو قاعدة ارتبطا ببعض القيود مثل أن تكون الكلمة مرهونة بمحلها فلا يقاس عليها . أن تكون من الفصح لا ممن جاء بعد عصر الفصاحة ، أن يؤمن معها اللبس .

أما الأسلوب العدولي فخرج عن أصل أو مخالفة لقاعدة ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبى قدرًا من الاطراد رقى بهما إلى مرتبة الأصول التى يقاس عليها^(٢) .

إذن العدول خروج عن الأصل المؤلف الذى وضعه النحاة ، إلا أن هذا الخروج أصبح فى بعض الأحيان هو المؤلف المستعمل ، فالنحاة يذكرون مثلا أن (بيع وقول وأمثالهما) هو الأصل ، وقد عدل بهما إلى باع وقول ، ومع الاستمرار فى هذا العدول ، صار العدول هو المؤلف

(١) انظر مثلا الأسلوب العدولى فى الفاصلة القرآنية للدكتور خليل عبد العال ص ١٦ .

(٢) البيان فى روائع القرآن ٧٧/٢ .

المستعمل ، وصار العدول عن هذا العدول إلى الأصل الذى قرره النحاة
شاذًا .

أما عن عوارض التركيب ، وهو مصطلح ذو وصلة بكلامنا ،
فالتركيب هو الذى ينعقد به الكلام ويحصل به الفائدة . وذلك لا يحصل إلا
من اسمين أو فعل واسم ، ويسمى الجملة^(١) . أى أن نظام الجملة فى اللغة
العربية يسير وفق نظام محدد وقواعد ثابتة ، إلا أن المجال العملى للغة ،
وأقصد به الكلام أو الكتابة ، قد يعرض له من العوارض ما يغير هذا
النموذج الذى رسمه النحاة وهذا ما يطلق عليه (عوارض التركيب) فلكل
تركيب عوارض تعرض له لتغيير صورته ، وقد عقد سيبويه بابًا فى كتابه
للحديث عن تلك العوارض قال : باب ما يكون فى اللفظ من عوارض^(٢) أى
ما يعرض للتركيب أو للكلام فيجئ على غير ما وضع له .

والسؤال الآن : هل التصرف فى قواعد اللغة باستخدام الترخيص أو
العدول أو عوارض التركيب يعد مدحًا أو ذمًا ؟

وبمعنى آخر هل لابد للشاعر أو الناثر أن يلتزم بالقواعد التى حددها
النحاة واللغويون ؟

والإجابة على هذا السؤال صعبة إلى حد ما ، فالنحاة أحيانًا
يتصورون قواعد ذهنية لم يستخدمها العربى ، ويتصورون أن هذه القواعد
هى الأصل وما جاء مخالفًا لها يعد خروجًا عن هذا الأصل - غير المستعمل
- وأكثر ما يكون هذا فى مسائل الإعلال والإبدال ، بل وفى كثير من أبواب

(١) انظر مثلًا شرح المفصل ٢٠/١ وما بعدها .

(٢) الكتاب ٢٤/١ .

الصرف ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فاللغة تعبير عن انفعال داخلي ، وهذا الانفعال هو الذى يحدد نظام الجملة وترتيبها ، فلحذف دوره وللتقديم والتأخير دوره وهذا ما يعطى للأسلوب قوته ، وهذا أيضاً ما يفرق كثيراً بين لغة الشعر ولغة النثر . فالرخصة أو الترخيص لازمة للكلمة التى وردت بها لا تتجاوزها . وهذا ويعنى أن قيمة الترخيص الأسلوبية تنشأ من الأسلوب الذى وردت فيه ، ولو استعملت الرخصة فى غير هذا الأسلوب لغدّ الكلام خطأ .

أما العدول فشائع فى لغة العرب وفى كلامها^(١) . أما عوارض التركيب فقد عقد لها ابن جنى باباً فى الخصائص سماه باب فى شجاعة العربية ، ذكر منها حذف الجملة وحذف الاسم وحذف الخبر والمبتدأ والمضاف والمضاف إليه . . . وحذف الفعل كما تحدث عن التقديم والتأخير ، كتقديم المفعول به ، والمستثنى والمفعول لأجله . . .^(٢)

أما عن أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعنا ، فهى كثيرة منها ما ذكره أستاذنا الدكتور تمام حسان فى كتابه البيان فى روائع القرآن فى الفصل الثالث بعنوان : الأسلوب العدولى فى القرآن الكريم حيث ذكر كثيراً من الأساليب العدولية كالحذف والزيادة وحذف الرابط والالتفات . . . ومنها الدراسة التى قام بها الدكتور خليل عبد العال بعنوان " الأسلوب العدولى فى الفاصلة القرآنية" . دراسة صرفية نحوية أسلوبية . حيث تحدث فى هذه الدراسة عن الأساليب العدولية فى الفاصلة القرآنية مثل العدول من

(١) مجاز القرآن ٢/٢٦٩ .

(٢) الخصائص ٢/٣٦٠ وما بعدها .

التأنيث إلى التذكير والعدول في جملة الشرط • والعدول إلى تقديم الصفة على الموصوف •••

ومنها أيضاً الدراسة التي قام بها الدكتور أحمد الليثي بعنوان الاتجاه العدولي في القرآن الكريم ، حيث تحدث عن بعض الأساليب العدولية في بنية الكلمة ، والأساليب العدولية في الألفاظ •••

بقي الحديث عن عملنا في هذا البحث ، حيث قمت باختبار ديوان حاتم الطائي^(١) ، بوصفه أحد الشعراء الذين يحتج بكلامهم ، وقد لاحظت ندرة الشواهد النحوية التي يستشهد بها النحاة من شعر حاتم ، بالقياس بشعر غيره كامرئ القيس وزهير وطرفة والنابعة والأعشى وغيرهم •

وقد قمت بجمع كل الظواهر النحوية التي تذكر ضمن ضرائر الشعر أو الأساليب العدولية ، وقد لاحظت أن كثيراً من ضرائر الشعر التي سلم النحاة لها بهذا الوصف قد ورد مثلها في القرآن الكريم والقراءات القرآنية - المتواترة والشاذة ، والحديث الشريف ، وكلام العرب النثري • ومن هنا أدرجت هذا القسم تحت الأساليب العدولية ولست مبتدعاً في هذا القول ، فابن جنى رفض إدراج كثير من القواعد ضمن الضرائر لورود أمثالها في النثر ، وابن مالك أيضاً أخرج من الضرائر كثيراً من المسائل لورود أمثالها في الحديث الشريف ، وأبو حيان أيضاً هاجم النحاة لعدم بعض المسائل مما لا يجوز في غير الشعر ، وقد ورد مثله في القرآن الكريم وغيره • وقد قمت بتقسيم ذلك إلى مسائل كالتالي •

(١) اعتمدت على النسخة التي حققها د/ عادل سليمان جمال والتي نشرتها مكتبة الخانجي بالقاهرة •

المحتوى

أولاً ظواهر البنية :

- وصل ألف القطع
- الترخيم في غير النداء
- حذف حرف من الكلمة لإقامة الوزن
- إضمار أن
- رفع المضارع بعد أن
- استعمال الفعل الواقع بعد عسى بغير أن
- حذف حرف العطف
- حذف خبر كان لدلالة المعنى عليه
- إجراء المعتل مجرى الصحيح أو إطالة الحركات القصيرة
- حذف الفتحة من الفعل المعتل المنصوب
- إسكان الياء في موضع النصب
- حذف العائد المجرور
- حذف التاء للقافية
- إسكان المتحرك
- تحريك الساكن
- حذف المتعجب منه
- حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى فاعل مؤنث
- المشتقات

• صياغة أفعال من جمع

• استعمال (خزاه) مصدرًا لـ (خزى)

• السهود بمعنى السهد والسهاد

• مسجّر بمعنى مسجور

• الهواجر جمع هاجرة

- القلب المكانى

- ألفاظ استخدامها الطائى بغير معناها المعجمى

• الجلد بمعنى الجليد

• الزند بمعنى اللئام

• انتكف بمعنى أميل إليه فأضربه

• مؤنف بمعنى مشتوم

• الصفاق بمعنى مارق من الخاصرة

• رخاء بمعنى الأرض الصلبة

• مضمون بمعنى قليل

ثانيًا : الظواهر السياقية

• إقامة غير المفعول به مقام الفاعل

- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر

- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

- الفصل بين أفعال والمتعجب منه

- عدم تكرار (لا) إذا دخلت على معرفة

- إلام (كلا وكلتا) الألف

- دخول (رب) على نكرة مضافة إلى معرفة

- مجئ (مهما) للزمان

- دخول نون التوكيد على المنفى بـ (ما)

وصل ألف القطع

ورد ذلك في قول حاتم الطائي :

أبوه أبى • والأمهات امهاتنا فأنعم فدتك اليوم قومي ومعشري^(١)

(امهاتنا) وصل الطائي ألف القطع هنا ، وهذه الضرورة ذكرها ابن عصفور ضمن ضرائر النقص أو الحذف ، وقد استشهد ببيت حاتم السابق بالإضافة إلى الشواهد التالية :

يايا المغيرة ربّ أمرٍ معضلٍ فرجته بالمكر منى والدها

يريد يا أبا المغيرة

يا للرجال لحادثان الأزمان ولنسوة من آل ابى سفيان

يريد : أبى سفيان

وقال أبو زبيد :

وأيقن أكر إذ صاروا ثمانية أن قد تفرد أهل البيت بالثمن

يريد : أكر ، وأنشد أبو الحسن :

تضب لثات الخيل فى مجراتها وتسمع من تحت العجاج لها ازملا

يريد : لها ازملا وقال آخر :

قلبت لـ شيطاني وشـ يطانتي

لاتقربونى وانافى الصلاة

(١) الديوان ١٨٥ .

أى (وأنا) • وقال آخر :

حتى يقول كل من راه إذ راه
يا ويحه من جمل ما أشقاه

وقد ذكر ابن عصفور أن وصل ألف القطع قد جاء فى الفعل أيضاً ،
قال الطرماح :

ألا أيها الليل الطويل ألا اصبح يتم وما الإصباح فيك بأروح
يريد : ألا أصبح • وقال آخر :

ماشد أنفسهم وأعلمهم بما يحمى الذمار به الكريم المسلم
أى ما أشد ، وأنشد أبو على :

إن لم أقاتل فالبسوني برقعاً

أى فالبسوني (١) •

هذه هى الشواهد الشعرية التى ورد فيها وصل ألف القطع ، وقد عد
الفارسى وابن جنى وابن عصفور وغيرهم ذلك من ضرورات الشعر ،
وأرى أن ذلك ليس من ضرورات الشعر للأسباب التالية :

أولاً : ورود ذلك فى قراءة متواترة ، وفى بعض القراءات الشاذة ،
فقد قرأ ابن كثير : ﴿ إِنَّهَا لِحَدَى الْكُبْرِ ﴾ (المدثر : ٣٥) (٢) ، قال الفارسى :

(١) انظر فى الشواهد السابقة الكتاب ٢/٢٩٤ والأصول ١/٤٠٥ ، وكتاب الشعر ١/٣٠٢ ،
والخصائص ٣/١٥١ والمحتسب ١/١٢٠ وأمالى ابن الشجرى ٢/١٦ وشرح
المفصل ٢/١١٤ والخزانة ٣/٢٧٦ •
(٢) السبعة ٦٥٩ •

أما حذف الهمزة فليس بقياس ، ووجه ذلك أن الهمزة حذفت حذفاً كما حذفت في قوله : ويلمها في هواء الجو طالبة ٠٠٠ ثم ذكر أن حذف الهمزة قد جاء في غير موضع في الشعر ثم ذكر بعض الشواهد الشعرية ، ثم عقب بقوله : فهذا مثل قراءة ابن كثير ، ألا ترى أن (إ) في قوله (لإحدى) مثل (وإثم التى) في قول الفرزدق .

فعلى إثم عطية بن الخيطفى وإثم التى زجرتك إن لم تجهد^(١)

ولا يجوز أن نسوى بين قراءة متواترة وبعض الشواهد الشعرية فنضع الاثنتين تحت باب الضرورة الشعرية ، خاصة أن حذف الهمزة ورد أيضاً في بعض القراءات الشاذة ، مثل قراءة سالم بن عبد الله : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (البقرة : ٢٠٣) ، وقرأ ابن محيصن : ﴿ وَأَتَيْتُمُ احْدَاثَهُنَّ ﴾ (النساء : ٢٠) وقد وافق ابن جنى أستاذه الفارسي في أن حذف الهمزة من ضرورات الشعر ، بل صرح بأن حذف الهمزة حذف صريح واعتباط مريح^(٢) .

ثانياً : ورد حذف الهمزة في كلام العرب النثرى ، فقد حكى أبو زيد : لا اب لك وحكى أبو على الدينورى أن العرب يقولون : مخيرك أى ما أخيرك ، وحكى أيضاً عن المازنى أن العرب يقولون : ما شر اللحم للمريض ، وما خير اللبن تريد : ما أشر وما أخير ، وحكى الكوفيون عن العرب : ما خير اللبن للصحيح وما شره للمبطون^(٣) .

(١) الحجة ٦/٣٤١ .

(٢) المحتسب ١/١٢٠ ، ١٨٤ .

(٣) ضرائر الشعر ٩٩ وما بعدها .

ثالثاً : ورد حذف الهمزة أيضاً فى بعض الأحاديث النبوية الشريفة ،
فى قوله ﷺ : "ويلمه مسعر حرب" (١) .

رابعاً : ذكر بعض النحاة أن حذف الهمزة أو وصل ألف القطع من
التخفيف وليس من الضرورة ، لأنه كلام كثر استعماله وجرى مجرى
المثل (٢) ، وبذلك يمكن أن نعد قول الطائى .

أبوهم أبى والأمهات امهاتنا من قبيل الاستعمال العدولى حيث
عدل الطائى عن الأصل وهو إثبات الهمزة . بقى أن نشير إلى أن
إثبات الهمزة هنا يكسر الوزن ، إلا أنا لا نعدده ضرورة لوروده فى القرآن
الكريم . قراءة ابن كثير - وفى القراءات الشاذة ، وفى حديث رسول
الله ﷺ ، وفى كلام العرب .

الترخيم فى غير النداء

الترخيم حذف أواخر الأسماء الأعلام المفردة ، ولا يكون إلا فى
النداء لأنه موضع تغيير . إلا أن يضطر شاعر فيرخم فى غير النداء ، ولا
يرخم إلا ما استحق البناء على الضم مما عدد حروفه أكثر من ثلاثة
أحرف . . . (٣)

إذن أول شرط للترخيم أن يكون فى النداء . يقول الفارسى فى
تعريف الترخيم : حذف أواخر الأسماء المفردة المعرفة فى النداء (٤) ، وقال

(١) صحيح البخارى ٢٥٧/٣ وانظر لغة الشعر ١٧٣ .

(٢) شواهد التوضيح ١٥٧ .

(٣) انظر مثلاً الإيضاح العضى ٢٣٧ .

(٤) السابق الصفحة نفسها .

السيوطى : الترخيم حذف آخر المنادى ،،، (١) هذا هو الأصل فى
الترخيم ، وهذا ما استعمله حاتم الطائى عدا مرة واحدة رخم فيها (ماوية)
زوجه ، فقد رخم الطائى (ماوية) فى النداء فى المواضع التالية :

أماوى قد طال التجنّب والهجرُ وقد عذرتنى فى طلابكم العذُرُ (٢)
وقال أيضا :

أماوى إتى ربّ واحدٍ أمّه أجرتُ ، فلا قتلٌ عليه ولا أسرُ (٣)
وقال أيضا :

أماوى إمّا متُ فاسعى بنطفةٍ من الخمر ريفاً تضحنُ بها قبرى (٤)
وقال أيضا :

سلى الأقوام يا أماوى عنى وإن لم تسألهم فاسألينى (٥)
وقد عدل الطائى عن ترخيم (ماوية) فى النداء ، إلى الترخيم فى غير
النداء وقد حدث هذا مرة واحدة فى قوله :

سامنحه على العلات حتى أرى أماوى ألا تشتكينى (٦)

(١) الهمع ٥٧/٢ .

(٢) الديوان ١٩٨ .

(٣) السابق ٢٠١ .

(٤) الديوان ٢٣٧ .

(٥) السابق ٢٧٥ .

(٦) السابق ١٥٢ .

فالتائى هنا (رخم) (ماوية) فى غير النداء ، ولو لم يرخم لا نكسر
الوزن . وقد عقد سيبويه بابًا فى كتابه لما رخمتم الشعراء فى غير النداء
اضطراباً^(١) وهناك خلاف معروف بين سيبويه والمبرد ، والخلاف ليس
على الترخيم فى غير النداء للضرورة ، بل الخلاف فى اللغة التى يرد عليها
الترخيم ، فسيبويه وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين يجيزون الترخيم
على لغة من نوى ، وعلى لغة من لم ينو . أما المبرد فلا يرخم إلا على لغة
من لم ينو^(٢) .

والشواهد على الترخيم فى غير النداء كثيرة منها قول الأسود بن
يعفر :

وهذا ردائى عنده يستعيره ليسلبنى عزى أمالُ بنُ حنظل

وقال ابن حبناء :

إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

وقال زهير :

حذوا حذركم يا آل عكرمَ واذكروا أو اصرنا والرحمُ بالغيب تذكر

وقال جرير :

ألا أضحت حبا لكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما

وقال ابن أحرر :

(١) انظر الكتاب ٢/٢٦٩ .

(٢) انظر مثلا المقتضب ٤/٢٥٢ وشرح الجمل ١/١٢٥ والهمع ٢/٥٨ .

أبو حنّس يؤرّقنا وطلّقَ وعبادَ وآونةً أثالاً^(١)

وقد علق الدكتور محمد حماسة على الشواهد السابقة بقوله : ولعل
عدم نظرة النحاة للشعر على أن له استعمالاً خاصاً للأعلام هو الذى دفعهم
للاختلاف حول ترخيمها فى غير النداء ، فجعله سيبويه ضرورة ، ويجيز
سيبويه وغيره أيضاً أن يبقى الاسم بعد الحذف على حاله (لغة من ينتظر) ،
ولكن المبرد كان ينكر هذا ولا يجيزه فى الشعر . وأرى - أى الدكتور
محمد حماسة - أن رأى سيبويه أشبه بما يتطلبه الشعر ولذلك فلا أوافق على
معيارية المبرد^(٢) .

حذف حرف من الكلمة لإقامة الوزن

ومن أنواع الحذف التى وردت عند الطائى حذف حرف من آخر
الكلمة لإقامة القافية فى قوله :

وغمرة موتٍ ليس فيها هوادهُ يكون صدورَ المشرفىّ جسورها^(٣)

(صدورَ المشرفىّ) ، بفتح الباء من (المشرفى) وقد فسّر أبو زيد ذلك
بأنه أراد (المشرفية) فحذف ، ولو أثبت الطائى التاء لانكسر الوزن .

(١) انظر فى ذلك الكتاب ٢٦٩/٢ والمقتضب ٢٥٢/٤ وما يحتمل الشعر من الضرورة

• ٩٣

(٢) لغة الشعر ١٩٩ .

(٣) الديوان ٢٣٣ .

إضمار أن

يجوز إضمار (أن) الناصبة ، هذا موضع اتفاق بين النحاة ، لكنهم اختلفوا في رفع المضارع أو نصبه ، فالكوفيون يرون أن (أن) الخفيفة تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل ، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل^(١) . أى أن الكوفيين ينصبون المضارع بعد (أن) المحذوفة . أما البصريون فيرفعون .

وقد وردت (أن) مضمرة في شعر حاتم الطائي ، وورد الفعل بعدها مرفوعاً ، قال :

فإما تصيب النفس أكبرهما وإما أبشركم بأشعث غاتم^(٢)

قال ابن هشام عن حذف (أن) وهو مطرد في مواضع معروفة ، وشاذ في غيرها ، نحو : خذ اللص قبل يأخذك ، ومره يحفرها ، ولا بد من تتبعها ، وإذا رفع المضارع بعد إضمار (أن) سهل الأمر ومع ذلك لا ينقاس عليه ، ومنه : ﴿ قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ (الزمر : ٦٤) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾ (الروم : ٢٤)^(٣) .

(١) الإنصاف ٤٤٨ وانظر مثلاً المقتضب ٨٥/٢ وشرح الجمل ١٣٢/١ .

(٢) الديوان ٢١٠ .

(٣) المغنى ٦٠٥ .

رفع المضارع بعد (أن)

(أن) من نواصب الفعل المضارع كما هو معروف ، هذا هو الأصل ، وقد جاء الفعل مرفوعاً بعدها مرة في شعر حاتم الطائي في قوله :

نقد كنت أطوى البطنَ والزادُ يشتهى

مخافةً يوماً أن يقالَ لئيم^(١)

قال الأنباري : رواه الكسائي والفراء عن بعض العرب برفع (يقال)^(٢) ، وقد اختلف النحاة في تفسير الرفع بعد (أن) في بيت حاتم ، وفي الشواهد التالية :

أبى الناس ويبَ الناس أن يشترونها

ومن يشتري ذا علة بصحيح^(٣)

وقال آخر :

إذا كان أمرُ الناسِ عند عجزهم فلا بد أن يلقون كلَّ يباب^(٤)

وأنشد الفراء عن القاسم بن معن :

أن تهبطَ بين بلاد قـو م يرتعون من الطلاح^(٥)

(١) الديوان ١٧٥ .

(٢) انظر مثلاً ضرائر الشعر ١٦٤ والمغنى ٤٢ .

(٣) ضرائر الشعر ١٦٤ .

(٤) السابق ١٦٤ وانظر الهمع ٢٨٥/٢ .

(٥) معاني القرآن ١٣٦/١ وانظر الخصائص ٣٩٠/١ وشرح المفصل ٩/٧ .

وقال آخر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام وأن لا تشعرا أحدا^(١)

وقد قرأ ابن محيصن : ﴿ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾

(البقرة : ٢٣٣) برفع (يتم)^(٢) .

فالكوفيون يرون أن (أن) هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل^(٣) ، والبصريون يرون أن (أن) في جميع ذلك هي الناصبة للفعل إلا أنها أهملت حملا على (ما) المصدرية ، فلم تعمل لمشابتها لها في أنها تقدر مع ما بعدها بالمصدر^(٤)، وقيل هي لغة لبعض العرب يرفعون الفعل بعد (أن) .

وذهب ابن عصفور وأبو حيان إلى أن رفع المضارع بعد (أن) ضرورة ، قال أبو حيان معلقا على رفع (يتم) في قراءة ابن محيصن : وقد جاز رفع الفعل بعد (أن) في كلام العرب في الشعر : أن تهبطين ، أن تقرآن وهذا عند البصريون هي الناصبة للفعل ، وترك إعمالها حملا على ما أختها في كون كل منهما مصدرية، وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة ، وشذ وقوعها موقع الناصبة ، كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة ، والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع (أن) مخصوص

(١) الخصائص ١/٣٩٠ والمغنى ٤٢ .

(٢) البحر المحيط ٢/٢٢٣ .

(٣) وهذا أيضا رأى الفارسي وابن جنى ، انظر الخصائص ١/٢٩١ وشرح المفصل

١٤٣/٧ .

(٤) انظر مثلا الإنصاف ٤٥١ والمغنى ٤٢ .

بضرورة الشعر ، ولا يحفظ (أن) غير ناصبة إلا في هذا الشعر ، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد ؛ وما سبيله هذا لا تبني عليه قاعدة^١ .

وأرى أن رفع المضارع بعد (أن) من الأساليب العدولية وليس من الضرورة ، لورود الرفع في قراءة ابن محيصن ، فهي وإن كانت شاذة إلا أنها ليست شعراً حتى تدرج ضمن الضرائر .

استعمال الفعل الواقع بعد (عسى) بغير (أن)

الأعراف في (عسى وأوشك) أن يستعمل الفعل بعدهما (بأن) ، قال تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (البقرة : ٢١٦) ، وقال عز وجل : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ ﴾ (المائدة : ٥٢) ، وقال أيضاً : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ (محمد : ٢٢)

وقد ورد خبر (عسى) مجرداً من (أن) في قوله حاتم

عسى يرى نارك من يمر^(١)

فقد استعمل حاتم (عسى) بغير (أن) والاختيار في (عسى) أن تذكر معها (أن) لتراخيها عن كاد^(٢) . وقد ذهب سيبويه إلى أن ذلك جائز في الكلام قال : "اعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل ، يشبهها — (كاد)^(٣) ، وقد خالفه في ذلك المبرد والفارسي وجمهور البصريين ، حيث ذهبوا إلى أن حذف (أن) مع عسى جائز لضرورة الشعر ، قال المبرد :

(١) البحر المحيط ٢٢٣/٢ وضرائر الشعر ١٦٢ .

(٢) الديوان ٢٥٩ .

(٣) انظر مثلاً الإيضاح العضدى ٨٠ والهمع ٤١٧/١ .

(٤) الكتاب ١٥٨/٣ .

"ولو احتاج شاعر إلى الفعل فوضعه موضع المصدر جاز ، لأنه دال عليه^(١) . وقال الفارسي في الإيضاح ، وربما اضطر الشاعر فحذف (أن) من خبر عسى ، تشبيهاً لها بكاد كما تشبه كاد بعسى ، والاختيار في عسى ألا تستعمل معها أن لمقاربة الحال . وفي عسى أن تذكر معها أن لتراخيها عن كاد^(٢) . وقد ذكر ذلك ابن عصفور ضمن ضرائره واستشهد على ذلك بقول مالك بن الريب :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد

وبقول هدبة به الخشم :

عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وبقول الشاعر :

عسى الله يغنى عن بلاد بن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب

وبقول الآخر :

فأما كىس فنجبا ولكن عسى يغتر بى حمق لنيم^(٣)

وقد رجح ابن عصفور مذهب القائلين بالضرورة لأن القياس يقتضى ألا يجوز ذلك إلا فى الشعر ، لأن استعمالها بغير (أن) إنما هو بالحمل على (كاد) ، لشبهها بها من حيث جمعتهما المقاربة ، وكاد محمولة فى استعمالها بغير (أن) على الأفعال التى هى للأخذ فى الفعل نحو جعل يفعل من جهة

(١) المقتضب ٩٦/٣ .

(٢) الإيضاح العسدى ٧٩ ، ٨٠ وانظر مثلاً شرح الجمل ١٧٩/٢ والهمع ٤١٩/١ .

(٣) ضرائر الشعر ١٥٣ .

أنها لمقاربة ذات الفعل ، وليست (عسى) كذلك ، لأن فيها تراخيا فلما كانت محمولة في استعمالها بغير (أن) على ما هو محمول على غيره ، ضعف الحمل فلم يجئ إلا في الضرورة^(١) .

حذف حرف العطف

اختلف النحاة في جواز حذف العطف في غير الشعر ، فأجازَه ابن مالك والسيوطي ، ومنعه ابن جنى والسهيلي وابن الضائع ، وقصره ابن عصفور والقزاز على ضرورة الشعر ، قالوا : لأن الحروف دالة على معان في نفس المتكلم ، وإضمارها لا يفيد معناها ، وقياساً على حروف النفي والتأكيد والتمني والترجي وغير ذلك^(٢) .

قال ابن عصفور : ومنه - أي من ضرائر الحذف - حذف حرف العطف إذا دل المعنى عليه نحو قوله :

كيف أمسيت كيف أصبحت مما يزرع الود في فؤاد الكريم

يريد : وكيف أصبحت . وقوله :

فأصبحن ينشرن آذانهن في الطرح طرفاً شمالاً يميناً

يريد : ويمينا . وأنشد ابن الأعرابي :

مالي لا أسقى على علاتي صباتي غبانتي قبيلاتي

يريد : صباتي وغبانتي وقبيلاتي

(١) السابق وانظر أيضاً الإيضاح العضدي ٨٠ .

(٢) الهمع ٣/٣٩١ .

وقال آخر :

ضرباً طلخفا فى الطائى سخينا

يريد : وسخينا^(١) .

أما من أجاز حذف حرف العطف فى غير الشعر فقد استدل بوروده فى الحديث الشريف ومنه قوله ﷺ : "تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمرًا"^(٢) ، وحكى أبو زيد : أكلت خبزًا لحمًا تمرًا وحكى أبو الحسن : أعطه درهما درهمين ثلاثة^(٣) .

وقد ورد حذف حرف العطف فى شعر حاتم الطائي فى قوله :

أرسماً جديداً من نوارٍ تعرفُ تسائلُهُ ، إذ ليس بالدار موقِفُ^(٤)

فقوله : (تعرف تسائله) يجوز أن يكون على حذف حرف العطف والتقدير : تعرف وتسائله ، وهنا يكون الطائي قد دخل فى باب الضرورة على رأى ابن جنى والسهيلي وابن الضائع وابن عصفور والقزويني وغيرهم .

وإن كنت أرى - كما يرى ابن مالك والسيوطى - أن هذا الحذف ليس خاصاً بالشعر لوروده فى الحديث الشريف . وبذلك يكون الطائي قد عدل فى حذف حرف العطف ، فالأصل أن يذكر حرف العطف لأن الحروف

(١) ضرائر الشعر ١٦١ وانظر الخصائص ٢/٢٨٢ .

(٢) انظر شواهد التوضيح ٦٢ .

(٣) الهمع ٣/١٩٣ .

(٤) الديوان ٢١١ .

دالة على معان في نفس المتكلم وإضمارها لا يفيد معناها ، ومن الاستعمال العدولي حذف حرف العطف كما في قول الطائي (تعرف تسائله ٠٠٠) .

حذف خبر كان لدلالة المعنى عليه

قال أبو حيان : نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان واخواتها ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً ، أما الاسم فلأنه مشبه بالفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف ، لأنه روعي أصله ، وهو خبر المبتدأ فإنه يجوز حذفه . أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك . لكنه صار عندهم عوضاً من المصدر ، لأنه في معناها ، إذ القيام مثلاً كون من أكوان زيد ، والأعراض لا يجوز حذفها .

وقد جاء في شعر حاتم الطائي حذف الخبر في قوله :

فأطعمته من كبدها وسنامها شواء وخير الخير ما كان عاجله^(١)

ما كان عاجله ، برفع (عاجله) على أنها اسم كان ، وعلى ذلك فالخبر محذوف وهناك تقدير آخر ، أن يكون (عاجله) خبر كان ، ويقدر ضمير مستتر يعود على (الخير) وعلى ذلك (فعاجله) حقها النصب ، إلا أن الشاعر أقوى إذ البيت من قصيدة مرفوعة الروى أولها :

وداع دعا بعد الهدوء كأنما يقاتل أهوال السرى وتقاتله^(٢)

وعلى كل فالشاعر عدل عن الأصل ، فإما أن يكون حذف الخبر ، وإما أن يكون حذف الاسم والخبر موجود إلا أنه جاء مرفوعاً لمراعاة حركة الروى في القصيدة .

(١) الديوان ٢٨٧ .

(٢) الديوان ٢٨٧ .

أما حذف الخبر في باب كان فمن ضرائر الشعر والنحاة يستشهدون
على ذلك بقول الشاعر :

لهفى عليك للهفة من خائف يبغى جوارك حين ليس مجبر

أى ليس في الدنيا مجبر ، وقال عمرو بن الأهتم :

فإن قصدوا لحق حَقَّ فاقصد وإن جاروا فجر حتى يصيروا

أى حتى يصيروا تبعًا لك^(١) .

إجراء المعتل مجرى الصحيح [إطالة الحركات القصيرة]

أجاز النحاة للشاعر في الضرورة أن يجرى المعتل مجرى
الصحيح ، وهذا باب واسع من أبواب الضرورة ، فللشاعر أن يقول : لم
يأتيك ، لم ترى ...

وقد أجرى حاتم الطائي المعتل مجرى الصحيح في قوله :

لم يُنسى أطلالَ ماويةَ ناسي ولا أكثرُ الماضي الذي مثله يُنسى^(٢)

فالأصل أن نقول "ناسٍ وقاضٍ ، وداع" في حالتى الرفع والجر هذا
في سعة الكلام ، أما في الشعر فللشاعر أن يظهر الضمة والكسرة في ياء
المنقوص ، إجراء للمعتل مجرى الصحيح ، والشاعر متى احتاج إلى إظهار
الضمة أو الكسرة أظهرهما ، والشواهد على ذلك كثيرة منها قول جرير :

فيومًا يجازين الهوى غيرَ ماضي ويومًا ترى منهن غُولا تغوّل

(١) ضرائر الشعر ١٨٢ والهمع ١/٣٧٠ .

(٢) الديوان ١٧١ .

وقول المنتخل :

أبيت على معارى فاخرات بهن مَلُوبٌ كدم العباط

وقال عبد الله بن قيس الرقيات :

لا بارك الله فى الغوانى هل يُصيحن إلا لهن مَطْلَبُ

وقال الشاعر :

ما إن رأيت ولا أرى فى مدتى كجوارى يلعبن فى الصحراء

وقال الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

وقال جرير :

وعرق الفرزدق شرُّ العروق خبيثُ الثرى كابي الأزد

وقال آخر :

وكان بين الخيل فى حافاته تدلى بهن دوالى الزراع

وقال الشاعر :

ولم يختضب سُمُرُ العوالي بالدم

وقال الشاعر :

جاعنى ناعى ينعى سليمان^(١)

(١) انظر هذه الشواهد الكتاب ٣/٣١٤ ، والمقتضب ١/١٤٤ والأصول ٣/٤٤٣ وما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٥ والخصائص ٣/١٥٩ وشرح الجمل ٢/٥٨٣ وشرح المفصل ١٠/١٠١ ، وضرائر الشعر ٤٢ والضرورة اللغوية فى الشعر الجاهلى ١٣١

فالأصل في قول حاتم الطائي ناسٍ ، وكذا في بقية الشواهد : "غير
 ماضٍ - على معارٍ - كجوارٍ - مولى موالٍ
 قال البغدادي في شرحه لشاهد الرضى "كجوارى يلعبن بالصحراء" :
 على أن قومًا من العرب يجرون الياء مجرى الحرف الصحيح في الاختيار ،
 فيحركونها بالجر والرفع ، وقال في شرح الكافية : إن هذا ضرورة ، وهو
 المشهور^(١) ، قال الدكتور محمد حماسة : وربما حملهم على الفرار من
 الزحاف في الشعر وإن كان البيت يتقوم في الإنشاد أن يكون عليه الكلام ،
 ثم ساق الشواهد على ذلك : على معارى ، كجوارى ، فى الغوانى ، ثم عقب
 على ذلك بقوله : فالشعراء هنا يضحون بقوانين الأعراب فى سبيل حماية
 الشعر من الزحاف أحياناً ، والزحاف مما يجيزه العروضيون فى الشعر .
 وهذا يدل على أن رعاية النسق الموسيقى كانت أهم من رعاية قوانين
 الإعراب . ولا أن هذا كان عرفاً سائغاً بينهم ، ولو كانت للإعراب تلك
 الأهمية القصوى التى أسبغها عليه النحاة ، لما ضحى به الشعراء فى سبيل
 جائز غير محذور^(٢) .

حذف الفتحة من الفعل المعتل المنصوب

الأصل أن ينصب المضارع بالفتحة "لن يغزو ، أن يرمى" وأجاز
 النحاة للشاعر حذف الفتحة التى هى علامة إعراب من آخر المضارع وقد
 ورد هذا الأسلوب العدولى فى شعر حاتم الطائي ، قال :

وأجعلُ مالى دون عرضى جُنَّةً

نفسى ، فاستغنى بما كان من فضل^(٣)

(١) شرح شواهد الشافية ٤٠٤ .

(٢) لغة الشعر ٢٧٦ .

(٣) ديوانه ١٤٨ .

أسكن الطائي أو حذف الفتحة من (استغنى) وحقه أن ينصب
بالفتحة ، كما هو معروف .

وقد ورد هذا الأسلوب العدولي كثيرًا في لغة الشعر ، من ذلك قول
الأعشى :

فأليبتُ لا أرثى لها من كلاله ولا من حفي حتى تلاقى محمدًا^(١)

حذف الفتحة من (تلاقى) ، ومثله قول الراعي :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبا وابنا نزارٍ فأنتم بيضة البلد

وقال آخر :

أخلق بذى الصبر أن يظفر بحاجته ومدمن الفرع للأبواب أن يلجا

وقال لبيد :

تراك أمكنه إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها

أسكن (يرتبط) وهو فى الأصل منصوب ، لأنه بعد (أو) التى
بمعنى : (إلا أن) ، وإذا كانت بمعنى (إلا أن) لم يكن الفعل بعدها إلا
منصوبًا بإضمار (أن)^(٢) .

قال ابن عصفور : وحذفها - أى الفتحة - من آخر الفعل المعتل
أحسن ، نحو قوله :

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها رفعن وأنزلن الفطين المولدا

وكتاب الشعر ١/١٩٥ .

(١) انظر مثلا شرح المفصل ١٠/١٠٢ .

(٢) ضرورة الشعر ٨٩ ، ٩٠ .

وقال عامر بن الطفيل :

فما سودتني عامر عن وراثته أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

وقال الشاعر :

وأن يعيرين إن كسى الجوارى فتنبو العين عن كرم عجاف^(١)

وقد ورد حذف الفتحة في شعر عمر بن أبي ربيعة أكثر من مرة مثل

قوله :

إنى لأجذل أن أمسى مقابله حبا لروية من أشبهت في الصور^(٢)

أسكن الباء من (أمسى) وهى فى موضع نصب .

وقال أيضا :

وإذا جنتها لأشكو إليها بعض ما شفىنى وما قد شجانى^(٣)

وقال أيضا :

فإنى سأخفى العين عنك فلا ترى مخافة أن يفشو الحديث فيسمعا^(٤)

والملاحظ أن حذف العلامة الإعرابية - الفتحة من آخر المضارع

المنصوب - قد خدم وزن الشعر ، ولو ظهرت لكسرت الأبيات .

وقد جاء حذف الفتحة في بعض القراءات الشاذة ، كقراءة الحسن

﴿ أَوْ يَعْقُو الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النَّكَاحِ ﴾ (البقرة : ٢٣٧) بإسكان الواو ، قال ابن

(١) ضرائر الشعر ٩٠ ، ٩١ وانظر مثلا الكتاب ٣/٣٠٦ والمقتضب ٤/٢٢ ولغة الشعر ٢٦٩ .

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٢٤ .

(٣) السابق ٢٧٣ .

(٤) السابق ١٧٩ .

جنى : سكنوا الواو من المضارع فى موضع النصب قليل ، وسكون الياء فيه أكثر (١) .

وقد قرأ طلحة بن سليمان : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَائِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ (القيامة : ٥٠) (يحيى) ساكنة الياء (٢) .

والملاحظ أن الطائي أسكن المضارع البائي وهو ما وصفه ابن جنى بأنه أكثر من السكون فى الواوى ، ومثله قول حندج بن حندج المرى :

ما أقدر الله أن يدنى على شحط من داره الحزن ممن داره صول

• حيث أسكن الياء من (يدنى) .

إسكان الياء فى موضع النصب

وهذه المسألة متعلقة بسابقتها ، فكما أجاز النحاة للشاعر أن يحذف الفتحة التى هى علامة إعراب من آخر المضارع ، أجازوا له أيضاً أن يحذف الفتحة من آخر الاسم المعتل ، فله أن يقول : "إن القاضى" بإسكان الياء ، قال ابن عصفور : ومن هذا النوع حذف الفتحة التى هى علامة إعراب من آخر الاسم المعتل ، تخفيفاً وتشبيهاً للمنصوب بالمرفوع والمخفوض (٣) ، وقال سيبويه : سألت الخليل عن الياءات لم تنصب فى موضع النصب إذا كان الأول مضافاً وذلك قولك : رأيت معدى كرب واحتملوا أيادى سبا ؟ فقال : شبهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عروها من الجر والرفع ، فكما عروا الألف منه ، عروها من النصب أيضاً (٤) .

(١) المحتسب ١/١٢٧ .

(٢) انظر المحتسب ٢/٣٤٤ .

(٣) ضرائر الشعر : ٩١ .

(٤) الكتاب ٣/٣٠٦ .

وقد ورد إسكان الياء فى موضع النصب فى الاسم المعتل عند حاتم الطائى فى قوله :

أَقْصِرْ كَفَى أَنْ تَتَالَ أَكْفَهُمْ إِذَا نَحْنُ آهَوِينَا وَحَاجَاتُنَا مَعَا^(١)

حيث أسكن الطائى الياء من (كفى) أو حذف الفتحة فى موضع النصب . وقد اختلف النحاة حول هذا الإسكان ، فالفراء يذهب إلى أن إسكان الياء فى موضع النصب لغة للعرب ، قال : وهى لغة فصيحة عند أبى حاتم السجستاني ، وقد خرج عليها الفراء قراءة : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعُمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ (المائدة : ٨٩) بإسكان الياء^(٢) .

أما جمهور النحاة فيرون هذا الإسكان ضرورة ، وهى من الضرائر الحسنة عند ابن عصفور^(٣) ، وهى من أحسن الضرورات عند المبرد ، قال : حتى إنه لو جاء به جاء فى النثر لكان جائزاً ، وشواهد ذلك فى الشعر أكثر من أن يؤتى بها^(٤) .

والشواهد على إسكان الياء أكثر من أن تحصى كما قال ابن جنى منها قول الشاعر :

إِنَّ الْقَوَافِي يَتَلَجَّنُ مَوَالِجَا تَضَائِقُ عَنْهَا أَنْ تَوْلَّجَهَا الْإِبْرُ

والشاهد تسكين الياء من (القوافى) وهى منصوبة^(٥) وقال الأعشى :

(١) ديوان حاتم الطائى ١٧٤ .

(٢) انظر الهمع ١٨٠/١ .

(٣) ضرائر الشعر ٩٣ .

(٤) المقتضب ٢٢/٤ وانظر المحتسب ٣٤٣/٢ .

(٥) انظر مثلا الخصائص ١٥/١ .

فتى لو ينادى الشمس أنقت قناعها أو القمر السارى لألقى المقالدا

(السارى) بتسكين الياء وحققا النصب بالفتحة ، وقال النابغة :

ردت عليه أقاصيه ولبيده ضرب الوليدة بالمسحاة فى الثار

(أقاصيه) بتسكين الياء ، وقال رؤبة :

كان أيديهن بالقاع القرى • وقال أيضا :

سوى مساحيهن تقصيط الحقق • وقال الشاعر :

وكسوت عارى لحمه فتركته جذلان يسحب ذيله ورداءه

وقال آخر

فلا تسلبنى واسألنى عن خليقتى إذا رد عافى القدر من يستعيرها^(١)

وقال الحطيئة :

يا دار هناد هفت إلا أتافيهما

وقد ورد إسكان الياء فى موضع النصب فى كلام العرب النثرى ، وقد سبق أن نقلنا عن المبرد قوله : لو جاء به جاء فى النثر لكان جائزا ، ومما جاء فى النثر قول العرب : لا أكلمك حيرى دهر ، أعط القوس باريها ، احتملوا أيادى سبا ، ورأيت معدى كرب ، ونزلت قالى قلا ••• بإسكان الياء فى كل ذلك^(٢) .

(١) انظر فى هذه الشواهد المقتضب ٢٢/٤ وكتاب الشعر ٥١٩/٢ والخصائص ١٥/١ ،

٢٩١/٢ والمحتسب ١٢٦/١ ، ٣٤٣/٢ وشرح المفصل ١٠٢/١٠ والهمع ١٧٩/١

وشرح شواهد الشافية ٤١٠ ، لغة الشعر للدكتور محمد حماسة ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٢) انظر مثلا الخصائص ١٥/١ ، ٢٩١/٢ والمحتسب ١٢٦/١ ، ٣٤٣/٢ .

وقد ورد هذا الإسكان فى بعض القراءات الشاذة ، ففى المحتسب قال ابن جنى : قال عباس : سألت أبا عمرو ، وقرأ (ثانى اثنين) قال أبو عمرو : وفيها قراءة أخرى لا ينصب الياء (ثانى اثنين) قال أبو الفتح : الذى يعمل عليه فى هذا أن يكون أراد (ثانى اثنين) كقراءة الجماعة ، إلا أنه أسكن الياء تشبيها لها بالألف ، فإن قيل : كيف تجيزه فى القرآن وهو فى موضع اختيار لا اضطرار ؟ قيل : قد كثر عنهم جداً ثم ذكر شواهد على ذلك ثم عقب على هذه الشواهد بقوله : فإذا كثر هذه الكثرة وتقبله أبو العباس ذلك النقبل ساغ حمل القراءة عليه^(١) .

ويمكن أن نعد إسكان الياء فى موضع النصب من الأساليب العدولية لعدة أسباب منها ما ذكره الفراء أن هذا الإسكان لغة ، وقد نقل عن السجستاني أنه لغة فصيحة ، ومنها أيضاً أن هذا الإسكان ورد فى بعض القراءات القرآنية ، ومنها كثرة ورود هذا الإسكان فى كلام العرب النثرى ، والنثر ليس موضع اضطرار . وعليه فإن قول حاتم الطائى :

أقصر كفى أن تنال أكفهم من العدول عن الفتح إلى الإسكان

- وإن أدى الفتح إلى كسر الوزن -

(١) المحتسب ١/٢٩١ .

حذف العائد المجرور

قال الطائي :

ومن كرم يجور على قومي وأى الدهر نو لم يحسدوني^(١)

ذكر النحاي أن حذف العائد من قول الطائي : لم يحسدوني شاذ أو نادر ، لأنه حذف العائد المجرور ولم تكمل شروطه والتقدير : لم يحسدوني فيه^(٢) ، والنحاة يستشهدون على ذلك بقول الشاعر :

ويوم شهدناه سليما وعامراً قليلا سوى الطعن النهال نوافله

أى : شهدنا فيه ، وقال الراجز :

يارب يوم لى لا أظله

أى لا أظلل فيه ، وأنشد أبو علي :

تروحي أجدر أن تقيلي

أى تقيلي فيه^(٣)

حذف التاء للقافية

قال حاتم الطائي :

إننا بنو عمكم ما إن نباعلكم ولا نجاوركم إلا على نباح

(١) الديوان ٢٧٦ .

(٢) انظر مثلا العيني ٤٥١/١ .

(٣) الحجة ٤٥/٢ وانظر مثلا المحتسب ٢١٢/١ والهمع ١٢٣/٢ .

ورد في الشرح : ناح : أى على ناحية^(١) . أى أن الطائي حذف
التاء للقفية، أو رخم (ناحية) على رأى السيرافي الذى يجعل هذا النوع من
الحذف ترخيماً قال : والوجه الثانى من الترقيم أن ترخم الاسم فتبقى من
حروفه ما يدل على جملة الكلمة من غير مذهب ترقيم الاسم المنادى وهذا
أيضاً من ضرورة الشعر قال لبيد :

درس المنى بمتالع فأباننا

المنى : أى المنازل ثم حذف الزاى واللام . وقال علقمة بن عبدة
كأن إبريقهم ظنّى على شرف مفدّم بسبا الكتان مئثوم
أراد : بسبايب الكتان . وقال العجاج :

قواظنا مكة من ورق الحمى^(٢)

ومن الشواهد على ذلك أيضاً قول إسحاق بن خلف البهرانى :
ولبس العجاجة والخافات تريك المنا برؤوس الأسل
المنى أى المنايا ، وقال الأخطل :
وكانت مناهها بأرض ليس يبلغها بصاحب الهم إلا الناقة الأجد
مناها أى منازلها^(٣) .

(١) الديوان ١٧٨ .

(٢) ما يحتمل الشعر ١٠٢ وانظر لغة الشعر ٢٠٥ .

(٣) انظر الخصائص ٨١/١ ، ٤٣٧/٢ وشرح الجمل ٥٩٣/٢ والهمع ٢٣٧/٣ .

إسكان المتحرك

ورد إسكان المتحرك ثلاث مرات في شعر الطائي ، المرة الأولى في قوله :

إذا قاتلت أهل اليمامة طيناً فيا رحمك الرحمن فأذن لهم بغد^(١)

فـ (رحمك) أصلها : رحمك بكسر الحاء ، والمرة الثانية في قوله :

بينما ذاك أصبحت وهي عضدى من سبى مجموعة ونهاب^(٢)

عضدى أصلها عضدى بضم الضاد ، والمرة الثالثة في قوله :

بففاعٍ وذاك منها محلٌّ فوق ملك يدين بالأحساب

ملك أي (ملك) بكسر اللام .

وقبل الحديث عن إسكان المتحرك ينبغي أن نفرق بين هذه الضرورة وبين تسكين حركة الإعراب فالأخيرة لم ترد في شعر الطائي ، وشواهدا في النحو كثيرة مثل فاليوم أشرباً غير مستحقب . . .

وقد بدأه نك من المئزر ، ونهر تيرى فما تعرفكم العرب . . .

أما ما ورد في شعر الطائي فلا يندرج ضمن تسكين حركة الإعراب ، بل يسمى إسكان المتحرك . وهذا من أسهل الضرورات كما قال السيوطي^(٣) وبعض النحاة يسميه تخفيفاً^(٤) ، قال سيبويه في باب ما يسكن

(١) الديوان ١٥٥ .

(٢) السابق الصفحة نفسها .

(٣) الهمع ١/١٥٤ .

(٤) شرح شواهد الشافية ١٥ .

يسكن تخفيفاً وهو فى الأصل عندهم متحرك وذلك قولهم فى فخذ فخذ ، وفى كبد كبد ، وفى عضد عضد ، وفى كرم كرم ، وفى علم علم ، وهى لغة بنى بكر بن وائل وأناس كثير من بنى تميم ، قالوا فى مثل : لم يحرم من فصد له ، وقال أبو النجم :

لو عُصِرَ منه المسك والبان انعصر^(١)

وبالرجوع إلى شعر الطائى نجده أسكن العين من صيغة فعل فى قوله (عُضِدَى) .

وقد علل النحاة هذا الإسكان بالتخفيف ، كما أسكن الطائى (رَجِمَكَ) أى صيغة (فَعِل) . وكذا فى (ملك) .

وبالرجوع إلى كتب النحاة نجدهم يذكرون شواهد على هذا الإسكان فى إسكان (فعل) قال ابن عصفور : فأما نقص الحركة فمنه حذفهم الفتحة من عين (فعل) مبالغة فى التخفيف وأنشد :

على مجالات عكسن عكسا إذا تسدأها طلاباً غلّسا
أسكن اللام من غلّس^(٢) ، وقال آخر :

وما كل مغبون ولو سلف صَفَقَه
براجع ما قد فاته برداد
أى سلف^(٣) ، وقال آخر :

وقالوا ترابى فقلت صدقتُم
أبى من تراب خَلَقَه الله آدم^(١)

(١) الكتاب ٢٥٨/٢ .

(٢) ضرائر الشعر ٨٤ وشرح الجمل ٦٠١/٢ وشرح شواهد الشافية ١٨ .

(٣) ضرائر الشعر ٨٤ والخصائص ٣٣٨/٢ .

وقال أبو خراش :

ولحم امرئ لم تطعم الطيرُ مثله عشية أمسى لا يبينُ من البكمِ
أى من البكم^(٢) ، وقال الشاعر :

حتى ديار الحى قفر البلد من هجيم وأعالى الصرد^(٣)

ومن الصيغ التى أجاز النحاة فيها الإسكان ضرورة صيغة فعلات ،
قال السيوطى : وهو - أى الإسكان - من أسهل الضرورات ، ومن شواهد
قول عروة بن حزام :

وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالى يزفرات العشى يدان^(٤)

ومن إسكان المتحرك أيضاً قول كعب بن معدان :

لقد ضجت الأرضون إذا قام من بنى هداد خطيباً فوق أعواد منبر
وقول الآخر :

وأية بلدة إلا أتينا من الأرضين تعلمه نزار^(٥)

فالأصل : الأرضون بفتح الراء ، وسكنت للضرورة .

(١) ضرائر الشعر ٨٤ وشرح شواهد الشافية ١٨ .

(٢) ضرائر الشعر ٨٥ .

(٣) شرح الجمل ٦٠١/٢ .

(٤) الهمع ٨٤/١ وانظر الخزانة ٣٨٠/٣ .

(٥) الهمع ١٥٤/١ .

إذن خلاصة القول أن الطائي سكن فَعَلَ : عضد • وهو وزن يجوز فيه التسكين في غير الشعر^(١) ، كما سكن (مَلَك - وَرَجِم) ، وهذا من الضرورة ويمكن أن يقاس ذلك في قول الراجز :

فبات مُنتَصِبًا وما تكدسا إذا أحسن نبأة توجَّسا

على أن أصله (منتصبا) بكسر الصاد فسكنت ، وكذا قولهم أراك مُنتَفَخًا^(٢) .

تحريك الساكن

حرك الطائي الساكن في قوله :

أبلغ بنى ثعلبٍ عنى مغلفةً جهَدَ الرسالة لا محكًا ولا بطلًا^(٣)

فـ (بُطَل) أصلها بَطَلًا بتسكين الطاء من بَطَلَ الشيء بَطَلًا وبطولا وبطلانا إذا ذهب ضياعًا • يقال بطل دم القتيل وذهب دمه بَطَلًا إذا قتل ولم يؤخذ له ثأر ولا دية^(٤) .

وقد أجاز النحاة تنقيح فَعَلَ في الكلام ، قال الرضى : يحكى عن الأخفش أن كل فَعَلَ في الكلام فتثقله جائز ، إلا ما كان صفة أو معتل العين كحُمُر وسوف ، فإنهما لا يتقلان إلا في ضرورة الشعر ، وكذا قال عيسى به عمر : إن كل فَعَلَ كان فمن العرب من يخففه ، ومنهم من يثقله^(٥) .

(١) انظر شرح الشافية ٣٩/١ .

(٢) شرح شواهد الشافية ٢٣ .

(٣) الديوان ١٩٢ .

(٤) انظر اللسان (بطل) .

(٥) شرح الشافية ٤٦/١ .

وقد قصر ابن السراج ذلك على الضرورة ، قال : وقد ذكرنا فى القوافى ما يجوز فى الشعر ولا يكون فى غيره ، فمنه أن يكون الاسم على ثلاثة أحرف مسكن الأوسط ، فتحركه بالحركة التى للحرف الأول ، وذلك أن يكون على (فعل أو فعل أو فعل) فتحركه للضرورة^(١) . إذن الطائى حرك عين (بطل) ضرورة ، والشواهد على هذا التحريك متنوعة منها قول عبد مناف :

إذا تجاوبَ نوحٌ قامت معه ضرباً أليماً بسببِ يلعجِ الجِلدِ^(٢)

يريد الجلدَ فحرك اللام ، وقال رؤبة :

مشتبه الأعلام لماع الخفق

يريد : الخفق ، وقال زهير :

ثم استمروا وقالوا إن مشربكم ماء بشرقى سلمى فيذ أوركك^(٣)

يريد : ركاً : وقال الشاعر :

قضين حجا وحاجات على عجل ثم استدرن إلينا ليلة النفر

يريد : النفر ، وأنشد الفراء :

أبنى لبينى إن أمكم أمة وإن أباكم عبداً^(٤)

(١) الأصول ٤٤٩/٣ .

(٢) الأصول ٤٤٩/٣ وانظر مثلاً شرح الجمل ٥٧٩/٢ .

(٣) شرح الجمل ٥٨٠/٢ والخصائص ٣٣٤/٢ .

(٤) معانى القرآن ٣١٥/١ .

إذن الطائي حرك عين (بطلا) ضرورة ، وهذه الضرورة لم ترد في شعره إلا في هذه الكلمة ، وهذا عكس تسكين المتحرك الذي ورد ثلاث مرات .

حذف المتعجب منه

اختلف النحاة في جواز حذف المتعجب منه مع (أفعل) ، قال سيبويه : لا يجوز ، وقال الأخفش وقوم يجوز لقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ (مريم : ٣٨) أى بهم . وقيل : بل يحذف الجار فيستتر الفاعل في أفعل ولا يحذف ، ورد بأنه لو كان مستتراً لبرز في التثنية والجمع والتأنيث^(١) . وقد اشترط بعض النحاة لجواز الحذف أن يكون (أفعل) معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : "أسمع بهم وأبصر" ، وقد اشترط ابن مالك وضوح المعنى لجواز الحذف ، قال :

وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح^(٢)

إذن الأصل أن يذكر المتعجب منه ، وقد يعدل عن هذا الأصل فيحذف كما قال الشاعر :

فذلك إن يلق المنية يلقها حميداً وإن يستغن يوماً فأجدر

وقد ورد حذف المتعجب منه في قول حاتم الطائي :

أبوه أبى ، والأمهات أمهاتنا فأنعم فديك اليوم قومي ومعشري^(٣)

(فأنعم) وقد حذف الطائي المتعجب منه ، أى أنعم بهم

(١) همع الهوامع ٣/٣٩ .

(٢) شرح الأشموني ٣/٢٠ .

(٣) الديوان ١٨٥ .

حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى فاعل مؤنث

اختلف النحاة في إسقاط علامة التانيث ، فالجزولي أجاز حذف علامة التانيث ، إلا أن حذفها عنده من غير فصل ليس بكثير^(١) ، ومنع الزمخشري حذفها في الكلام إذا عدم الفصل وأجاز الحذف مع الفصل ، إلا أن جوازه ليس بالواسع عنده^(٢) ، وذهب النحاس إلى أن ذلك لا يجوز ، فلا يجوز عنده : قام هند ، لئلا يلبس المذكر بالمؤنث ، إذ قد يسمى المذكر باسم المؤنث ، وأجازه في نحو : جاءتني امرأة ، وأمثاله ؛ لأنه قد عرف المعنى ، ففرق بين العلم وغيره^(٣) . وقد منع المبرد أن تترك علامة التانيث من المسند إلى مؤنث حقيقى التانيث حتى ولو فصل بين المسند والمسند إليه بفاصل .

وذهب ابن كيسان إلى أن هذا الحذف - حذف التاء من الفعل المسند إلى فاعل مؤنث - ليس بضرورة^(٤) وقد استدل على ذلك بقول عامر بن جوين :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

حيث ذهب إلى أن (أبقل إبقالها) ليس بضرورة ، لتمكن الشاعر من أن يقول : أبقلت إبقالها .

وعلى كل فالشواهد التي وردت في هذا الباب قد وقع فيها جدل كبير بين النحاة ، من هذه الشواهد قول عامر بن جوين : ولا أرض أبقل إبقالها

(١) ضرائر الشعر ٢٧٨ .

(٢) انظر شرح المفصل ٩٣/٥ .

(٣) ضرائر الشعر ٢٧٨ والهمع ٢٩٢/٣ .

(٤) المغنى ٦٢٠ .

وقول الأعشى :

فإن تعهدىنى ولى لمةً فإن الحوادث أودى بها
وقال زياد الأعجم :

إن السماحة والمروءة ضُمننا قبراً بمرور على الطريق الواضح
وقال جرير :

لقد ولد الأخيطل أم سوء
وقال لبيد :

تمنى ابتئى أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر^(١)

وقد أسقط حاتم الطائي علامة التأنيث فى شاهدين ، الأول قوله :

وانحجر النابحات واقتسمت بالنار عند اقتداحها الزند^(٢)

فقال : وانحجر النابحات ، أسقط علامة التأنيث ، على الرغم من أن

الفاعل مؤنث ، ومثله قوله :

ألف بحلسى الزاد من دون صحبتي

وقد أب نجم واستقل نجوم^(٣)

(١) انظر فى هذه الشواهد الكتاب ٤٦/٢ وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٦٢

والمقتضب ١٤٨/٢ ومعانى القرآن للفراء ٣٠٨/٢ والخصائص ٤١١/٢ والخزانة

٤٥/١ وما بعدها .

(٢) الديوان ١٥٩ .

(٣) السابق ١٧٦ .

واستقل نجوم ، أسقط علامة التأنيث من (استقل) على الرغم من أن
 الفاعل مؤنث ، وهذا من الاستعمال العدولي ، حيث عدل الطائي من التأنيث
 إلى التذكير ويسمى الدكتور تمام حسان ذلك بالمرآوحة بين اللفظ والمعنى من
 حيث التذكير والتأنيث ، يقول في كتابه البيان في روائع القرآن : ولما كان
 الشأن في الكلام أن تكون المطابقة قرينة على المعنى النحوي ، كان عدم
 استصحابها عدولاً عنها وكان شيوعه وقبوله أسلوباً عدولياً^(١) .

المشتقات

ذكر النحاة للمشتقات قواعد ومعان فافتعل مثلاً للاخاذا والتصرف
 والمطاعة والتخير وبمعنى تفاعل واستفعل وفعل . . .

وللمصادر قواعد المعروفة فـ (فُعولة) يأتي من فَعَّل ، ولفَعَّل
 تفعيل وتفعلة . .

وقد خرج حاتم الطائي في بعض الأحيان عن هذه القواعد ، فهذه
 القواعد - وغيرها كثير - تعد أصولاً ، وما عداها يمكن أن يندرج تحت
 الاستعمال العدولي وأمثله عند الطائي كالتالي :

١- صياغة أفعال من جمع

قال الطائي :

فإذا ما مررت في مُسَبَّطٍ فاجمخ الخيل مثل جمح الكعاب

(١) البيان في روائع القرآن ١٠٤/٢ .

قال أبو صالح : قال أبو عمرو : إذا انتصب الكعب قيل : جمح ،
وأجمح الخيل آى أنصبها ، وزعم الأصمعى أن أجمح : أرسل ، وقال :
أجمح الخيل إذا أرسلها أو دفعها^(١) .

٢- الخزاة من خزى :

استعمل الطائى (الخرزة) كمصدر للفعل (خزى) فى قوله :

حيث لا أرهبُ الخَزَاةَ وحولى ثعلبون كالليوث الغضابِ

قال أبو صالح : الخزاة : الخزاي^(٢) . وهذا المصدر لم يرد فى
المعاجم ففى مادة (خزى) نجد : خزى خَزِيَّةً بمعنى وقع فى بليّة . فهو
خزيان ، وهى خَزَيَا والجمع (خزايا) ، والخَزِيَّةُ : البليّة ، والخصلة يستحيا
منها^(٣) .

٣- السهود بمعنى السهد والسهاد

ورد فى شعر الطائى : (السهود) فى قوله :

أبى طولُ ليلىك إلا سُهوذا فما إن تُبين لصبحِ عَمُودا^(٤)

وبالرجوع إلى المعاجم لا نجد هذا المصدر (السهود) ، بل نجد
السهاد والسهد ، ففى مادة (سهد) نجد : سهد سَهْدًا ، وسُهْدًا ، وسهادًا :
أرق ، ويقال : فى عينه سهد وسهاد . فهو سهد وساهد والسُهْدُ : الكثير

(١) الديوان ١٨٦ .

(٢) الديوان ١٨٨ .

(٣) انظر مثلا اللسان (خزى) .

(٤) الديوان ١٩٦ .

السهاد • يقال رجل سُهْدٌ وامرأى سهد ، وعين سهد ، والسَّهْدَةُ : المرة من السهاد^(١) .

٤- مُسَجَّرٌ بمعنى مسجور

استعمل الطائي صيغة (مُسَجَّر) في قوله :

شديد مصر الدرهمين كأنما إلى كفه والعنق غل مُسَجَّر^(٢)

وهذه الصيغة (مُسَجَّر) لم ترد في المعاجم بل وردت مسجور ، والمسجور المتقد ، والممثلة^(٣) .

٥- الهواجر جمع هاجرة

من الجموع الشاذة التي وردت في شعر الطائي : الهواجر في قوله :

فمن مبلغ عنا جديلة مألكا وما إن أحب أن تؤدى الهواجر^(٤)

(الهواجر) وردت في هذا البيت جمعاً لـ (هاجرة) وهذا من الجموع الشاذة، قال السيوطي مثلاً : فواعل يطرد جمعاً لفاعل غير وصف ذكر عاقل بأن كان غير وصف ، أو وصف مؤنث أو غير عاقل ، ثانية ألف زائدة نحو حاجز وطالق • أو ثانيه واو غير ملحقة بخماسي كجوهر وكوثر وشذ في صفة المذكر نحو فارس وفوارس ، وفيما عدا ذلك كدخان ودواخن ، وحاجة وحوائج^(٥) .

إذن جمع هاجرة على هواجر شاذ ، وقد استعمله الطائي •

(١) انظر مثلاً المعجم الوسيط (سهد) .

(٢) الديوان ٢٦٠ .

(٣) انظر لسان العرب (سجر) .

(٤) الديوان ٢٦٤ .

(٥) الهمع ٣/٣٢٢ .

القلب المكاني

قال أبو حيان : القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير ، وقد جاء منه شيء كثير حتى إن ابن السكيت ألف فيه كتابًا ومع ذلك فلا يطرد شيء منه ، إنما يحفظ حفظًا لأنه لم يجئ منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه . وذكر ابن مالك أن أكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز كهاري في هائر ، وشاكي السلاح في شائك ، وراء في رايب ، وآبار في آبار ، وقد يقدم مثلو الآخر على العين نحو : طامن ، وأصله : طمان ؛ لأنه من الطمأنينة ، وقد تقدم العين على الفاء كما في أيس وجاه وأينق والآراء والآبار والآدر ، وتقدم اللام على الفاء كما في أشياء على الأصح . وقد تؤخر الفاء من اللام كما في الحادي وأصلها الواحد^(١) ، وقد ورد القلب المكاني مرة واحدة في شعر حاتم الطائي في قوله :

صبرتُ لما يأتي به الدهرُ عامدًا ولكنما أثارنا في مُحارب^(٢)

آثارنا : أي أثارنا جمع ثار ، وهذا مثل قولهم في جمع رئم : آرام وفي جمع بئر وظئر ورأي : آبار ، وأظار ، وأراء .

ألفاظ استخدمها الطائي بغير معناها المعجمي

من الظواهر الواضحة في شعر حاتم الطائي استخدام ألفاظ على غير المعنى الذي ذكره أصحاب المعاجم اللغوية ، وهذه الظاهرة تكررت كثيرًا في شعر حاتم الطائي وسنذكر الآن هذه الألفاظ مرتبة حسب ورودها في الديوان .

(١) انظر مثلًا شرح الشافية ٢١/١ والهمع ٤٤٠/٣ .

(٢) الديوان ٢٠٩ .

١- إلههم ربى ، وربى إلههم فاقسمت لا أرسو ولا أتمعدذ

ورد فى تفسير البيت : الرسو أن يقال للصرق : زقر ، ويسقر : زقر ، وللصراط : زراط ، وللصعب : زعب^(١) . واستخدام الرسو بهذا المعنى لم يرد فى المعاجم اللغوية^(٢) .

٢- مثلك فى ليلة الشتاء إذا ما كان يبسا جلاها الجلد

ورد فى الشرح : قال أبو صالح : الجليد والصقيع والضريب والأوبر واحد^(٣) . والجلد بمعنى الجليد لم يرد فى المعاجم اللغوية .

٣- وانحجر النابحات واقسمت بالنار عند اقتداحها الزئذ

ورد فى تفسير الزند : اللئام ، يقال : رجل مزند وامرأة مزندة إذا كانت بخيلة ضيقة^(٤) . والزند بمعنى اللئام لم تذكره المعاجم .

٤- وإنسى لأرمى بالعداوة أهلها وأبلغ فى الأعداء لا أتتكف

استخدم الطائى الفعل (أتتكف) بمعنى أميل عليه فأضربه كما ورد فى تفسير شعره^(٥) ، وهذا المعنى لا تعرفه المعاجم ، بل المعروف نكف عن الأمر أى عدل عنه . .^(٦)

٥- وإن ظلموه قمت بالسيف دونه لأصره إن الضعيف يؤثف

(١) الديوان ١٤٢ .

(٢) راجع مثلا لسان العرب (رسو) .

(٣) الديوان ١٥٩ .

(٤) الديوان ١٥٩ .

(٥) الديوان ٢١٢ .

(٦) انظر مثلا لسان العرب (نكف) .

قال أبو صالح : مؤنّف : مشتوم ، يحدد إليه النظر ويشتم^(١) . وهذا
المعنى لا يعرف فى معاجم اللغة ، بل المعروف أنف الشيء : حدد طرفه .
ويقال : نصل مؤنّف ، وأنف فلانا : جعله يأنف . . (٢)

٦- فخرّاً على جرّ الجبين بضربةٍ تقطُ صفاقاً عن حشاً غير مُسنَدٍ

ورد فى تفسير الصفاق قول أبى صالح : مارق من الخاصرة وسفل
منها^(٣) ولم تذكر المعاجم ذلك ، بل المعروف فيها الصفاق : الجلد الباطن
تحت الجلد الظاهر ، والصفاق : غشاء ما بين الجلد والأمعاء^(٤) .

٧- فما رمته حتى تركت عويصه بقية عرق يحفر التراب مذودى

استخدم الطائى العويص بمعنى ما يتحرك من عرقه^(٥) ، ولم يرد هذا
المعنى فى المعاجم وكذا ذكر هذا المعنى فى قوله :

٨- فما رمته حتى أزحت عويضه وحتى علاه حالك اللون أسود

وبالرجوع إلى المعاجم فى مادة (عوص) نجد : عاص الأمر
عوصاً : التوى فخفض وصعب ، وعاص الكلام : خفى معناه وصعب فهمه
فهو عويص^(٦) .

٩- أطافوا به طوفين ثم مشوا به إلى ذات الجاف برخاء قرند

(١) الديوان ٢١٣ .

(٢) انظر مثلا اللسان (أنف) .

(٣) الديوان ٢١٤ .

(٤) انظر مثلا المعجم الوسيط (صفاق)

(٥) الديوان ٢١٤ .

(٦) انظر مثلا اللسان (عوص) .

استخدم الطائي (رخاء) بمعنى الأرض الصلبة ، وهذا المعنى لا تعرفه المعاجم بل الرخاء : الأرض اللينة الرخوة المنخفضة تنكسر تحت الأقدام^(١) .

١٠- وأبرز قدرى بالفضاء قليلها يرى غير مضمون به وكثيرها^(٢)
استخدم الطائي (مضمون) بمعنى قليل ، والمعجم تذكر أن المضمون الشيء النفيس تضمن به لمكانته منك وموقفه عندك^(٣) .

(١) انظر اللسان (رخو) .

(٢) الديوان ٢٣٢ .

(٣) انظر مثلا المعجم الوسيط ضمن .

ثانياً : الظواهر السياقية

إقامة غير المفعول به مقام الفاعل

اختلف النحاة في جواز تقدم غير المفعول به مع وجوده على قولين ، الأول وعليه البصريون ، لا يجوز ، لأنه شريك الفاعل ، والآخر : يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده ، وعليه الكوفيون والأخفش ، واشترط الأخفش لجواز ذلك تقدم نائب الفاعل . قال ابن جنى : وأجاز أبو الحسن "ضرب الضرب الشديد زيداً، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً ، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك ونحو هذا من المسائل ثم قال : هو جائز في القياس . وإن لم يرد به الاستعمال^(١) .

وقد استشهد الكوفيون على ذلك بشواهد ، منها قراءة أبي جعفر المدني والأعرج وشيبة^(٢) : ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (الجاثية : ١٤) حيث أقام المجرور وهو (بما كانوا) مقام الفاعل ، وأجاب البصريون بأن (قوماً) ليس بمعمول (ليجزى) بل لفعل مضمر يدل عليه يجرى ، كأنه قال : جزى الله قوماً ويكون مفعول (يجزى) ضمير المصدر المفهوم منه ، كأنه قال : ليجزى هو أو ليجزى الجزاء^(٣) واستشهد الكوفيون أيضاً بقول جرير :

ولو ولدت قفيزة جرو كلب لسبب بذلك الجرو الكلابا

(١) الخصائص ٣٩٨/١ وانظر مثلاً شرح الجمل ٥٤٨/١ والهمع ٥٢٠/١ .

(٢) النشر ٣٥٦/٢ .

(٣) انظر مثلاً الكشاف ١٨٩/٤ .

أقام المجرور وهو (بذلك) وترك المفعول المسرح وهو (الكلاب) ،
وقد أجاب البصريون بأنه ضرورة فلا يلتفت إليها أو على أن يكون (الكلاب)
منصوبًا بـ (ولدت) فلا يكون (السبب) ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور ،
ويكون (جرو وكتب) منادى محذوفًا منه حرف النداء كأنه قال : ولو ولدت
قفيزة الكلاب يا جرو كتب لسبب بذلك الجرو^(١) . كما استشهد الكوفيون بقول
رؤبة :

لَم يَعْنِ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا

أقام المجرور (بالعليات) وترك المفعول المسرح (سيدا)^(٢) .

ونخلص من هذا إلى أن الأصل أنه إذا اجتمعت المفعولات للفعل لم
يقم منها إلا المفعول به ويترك ما عداه ، وقد يقام غير المفعول به وجوده
وهذا من باب العدول^(٣) كما قال جرير : (لسبب بذلك الجرو الكلاب) وكما قال
رؤبة : ولم يعن بالعليات إلا سيذا" .

وقد ورد هذا الاستعمال العدولي في شعر حاتم الطائي في قوله :

مَتَى تَرَقَّ أَضْعَانُ الْعَشِيرَةِ بِالْأَسَا وَكَفَّ الْأَدَى يُخَسِّمُ لَكَ الدَّاءَ مَخْسَمًا^(٤)

(١) انظر مثلا شرح الجمل ٥٤٩/١ .

(٢) انظر مثلا الهمع ٥٢١/١ .

(٣) وقال ابن جنى : هذا من أفصح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلا ، بل لا يثبت إلا

محتقرا شاذًا . الخصائص ٣٩٨/١ .

(٤) الديوان ٢٢٣ .

قال : يُحَسَمُ لك الداءُ : أقام المجرور (لك) مقام الفاعل مع وجود
المفعول (الداء) ، وهذا من الاستعمال العدولي ، ولو جاء بالأصل (يُحَسَمُ لك
الداءُ) لم يكسر الوزن ، إلا أنه أثر الاستعمال العدولي .

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض

ورد ذلك في شعر حاتم الطائي في قوله :

شديدٌ مصرّ الدرهمين كأنما إلى كفه والعنق غلٌّ مُسَجَّرٌ^(١)

إلى كفه والعنق . عطف (العنق) على الضمير المجرور في (كفه)
دون إعادة العاطف ، وهذا جائز عند الكوفيين ، وقصره البصريون على
ضرورة الشعر . وأصل المسألة أن الكوفيين أجازوا العطف على الضمير
المخفوض نحو : مررت بك وزيد ، وقد استدلوا بالقرآن وبالشعر ، حيث
ذكروا أن هذا العطف ورد في التنزيل في قراءة حمزة والنخعي وقتادة
ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي
تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (النساء : ١) بجر الأرحام^(٢) وقال
تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾
(النساء : ١٢٧) ، فما في موضع خفض ؛ لأنه عطف على الضمير
المخفوض في (فيهن)^(٣) وقال عز وجل : ﴿ لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ
وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾
(النساء : ١٦٢) فالمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في

(١) الديوان ٢٦٠ .

(٢) انظر السبعة ٢٢٦ والنشر ٢٤٧/٢ والحجة ١٢١/٣ والبحر المحيط ١٥٧/٣ .

(٣) انظر مثلا معاني القرآن للفراء ٢٩٠/١ .

(إليك) ، والتقدير : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة ، ويجوز أن يكون معطوفاً على الكاف في (قبلك) • وقال عز وجل : ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾ (البقرة : ٢١٧) عطف المسجد الحرام على الهاء في (به) • وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ (الحجر : ٢٠) حيث عطف (من) على الضمير المخفوض في لكم^(١) أما شواهد الشعر فكثيرة منها قول الشاعر :

فاليوم قريت تهجوناً وتشتمناً فاذهب فما بك والأيام من عجب^(٢)

فالأيام مخفوضة بالعطف على الكاف في (بك) والتقدير (بك وبالأيام) وقال آخر :

أكر على الكتيبة لا أبالي أفيها كان حتفى أم سواها^(٣)

عطف (سواها) بأم على الضمير في (فيها) والتقدير : أفيها أم في سواها وقال آخر وهو مسكين الدارمي :

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وما بينها والكعبِ نموطُ نَفَاتِفُ^(٤)

عطف (الكعب) على الضمير في (بينها) ، وقال الشاعر :

هلا سألت بذى الجماجم عنهم وأبى نعيم ذى اللواءِ المخرِقِ

(فأبى نعيم) خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (عنهم)^(١) •

وقال الشاعر :

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٤١ ، ٢/٨٦ •

(٢) انظر مثلاً الكتاب ٢/٣٨٣ والأصول ٢/١١٩ •

(٣) شرح المفصل ٣/٧٩ •

(٤) انظر مثلاً التبصرة والتذكرة ١/١٤٢ •

أو بين ممنون عليه وقومه إن كان شاكرها وإن لم يشكر

فـ (قومه) خفض بالعطف على الضمير في (عليه) أي عليه وعلى قومه^(٢) . وقال الشاعر :

أريحوا البلاد منكم وديبكم بأعراضكم مثل الإماء الولائد

أي منكم ومن ديبكم . وقال الشاعر :

ما إن بها والأمور من تلف ما حم من أمر غيبه وقعا

أي بها وبالأمور ، وقال الشاعر :

وقد رام آفاق السماء فلم يجد له مصعدا فيها ولا في الأرض مقعدا

وقال الراجز :

آبك أيه بي أو مُصنَدَر من حمر الجنة جَابِ حَشَوْر^(٣)

هذه هي الشواهد التي ورد فيها العطف على الضمير المجرور ، وقد أجاز الكوفيون هذا الخفض في سعة الكلام ، وقصره البصريون على ضرورة الشعر ، يقول ابن عصفور : ولا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة شعر^(٤) ، وعلى هذا الأساس ضعف كثير من نحاة البصرة قراءة الأمام حمزة - أحد القراء السبعة - بجر الأرحام قال الزجاج : فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار

(١) انظر مثلا الخزانة ١٢٥/٥ .

(٢) ضرائر الشعر ١٤٨ .

(٣) ضرائر الشعر ١٤٧ وانظر البحر المحيط ١٤٧/٢ .

(٤) شرح الجمل ٢٤٧/١ وانظر مثلا الأصول ٢١٩/١ وشرح المفصل ٧٨/٣ .

شعر^(١) ، وقال الفارسي : وهذا ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن^٢ ، وقال ابن عصفور : وهي قراءة ضعيفة لما ذكرناه من أن العرب لا تعطف مخفوضًا على مخفوض قد كنى عنه إلا في شعر لضيقه^(٣) . وقد دافع أبو حيان عن هذه القراءة قال : ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب^(٤)

ولنرجع إلى حاتم الطائي (إلى كفه والعنق) حيث عطف على الضمير المجرور ويمكن أن نعد هذا من قبل الاستعمال العدولي ، فنرى أن الأصل أن يعطف على الضمير المخفوض بإعادة الخافض (مررت بك وبزيد) ، هذا هو الأصل ، أما العطف بدون إعادة الخافض فاستعمال عدولي عدل به عن الأصل ، وهذا أفضل من أن نوافق البصريين في أن هذا خاص بالشعر حيث وردت قراءة سبعية وهي قراءة حمزة وغيره . ولو لم ترد هذه القراءة لعد ذلك من ضرورات الشعر .

الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

أجاز النحاة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي ، فتقول : قام زيد اليوم وعمرو ، فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف ، لأنه ليس بأجنبي من الكلام ، ومن ذلك قول الشعر :

فصلقتنا في مراد صلقة وصداء ألقتهم بالثليل

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢ .

(٢) الحجة ١٢١/٣ .

(٣) ضرائر الشعر ١٤٩ .

(٤) البحر المحيط ١٤٧/٢ .

ففصل بين (مراد وصداء) بالمصدر ، وهو (صلة) لأنه ليس بأجنبي^(١) . وقد عد السيوطي فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة كقول الأعشى :

يورثه مالا وفي الحى رفعةً لما ضاع فيها من قروء نسانكا
وفصل غيرهما من حروف العطف سائغ بقسم أو ظرف^(٢) .

وقد أجاز ابن مالك الفصل مطلقاً من غير تفصيل ، قال : وقد يفصل بين المعطوف والمعطوف إن لم يكن فعلاً بظرف أو جار ومجرور ، ولا يخص بالشعر^(٣) .

وقد ورد الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه في قول حاتم :

وأبرز قدرى بالفضاء قليلها يرى غير مضمون به وكثيرها^(٤)

حيث فصل بين (قليلها وكثيرها) بجملة : يرى غير مضمون به . وفي هذا ضرورة على رأى ابن عصفور والسيوطي ومن وافقهما^(٥) ، بل إن ابن عصفور بعد أن ذكر الفصل بما ليس بأجنبي تجاوز في الكلام فقال : وأقبح منه ما يكون بالجملة نحو قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (المائدة : ٦) فصل بين

(١) شرح الجمل ١/٢٦٣ وابن عصفور يجيز الفصل هنا ، ويعدده ضرورة في كتابه

الضرائر ٢٠٥ .

(٢) الهمع ٣/١٩٥ .

(٣) التسهيل ١٧٨ .

(٤) الديوان ٢٣٢ .

(٥) انظر ضرائر الشعر ٢٠٥ وشرح الجمل ٢/٦٢٧ والهمع ٣/١٩٥ .

(أرجلكم) وبين المعطوف عليه وهو: (وجوهكم) بالجملة وهي : وامسحوا برؤوسكم ، لأنه ملتبس بالكلام ، ولأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء ، ولأجل واو العطف أيضا الداخلة على امسحوا ألا ترى أنها تربط ما بعدها بما قبلها . وحروف العطف كلها مشتركة في العامل^(١) .

وأرى - والله أعلم - أن رأى ابن جنى^(٢) وابن مالك هو الصواب في هذه المسألة وأن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ليس من ضرائر الشعر ، بل من قبيل الاستعمال العدولي لوروده في القرآن الكريم في آية الوضوء : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ وعلى هذا الأساس خرج ابن جنى قراءة مسلم بن جندب : ﴿ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (الشورى : ٢١) ، بفتح الهمزة وذلك بالعطف على قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ وَكَلِمَةُ الْفَصْلِ لِقُضِيِّ بَيْنَهُمْ ﴾ قال أبو الفتح : هو معطوف على كلمة : (الفصل) ، أى ولولا كلمة الفصل وأن الظالمين لهم عذاب أليم ولولا أن الظالمين قد علم منهم أنهم سيختارون ما يوجب عليهم العذاب لهم لقاضى بينهم^(٣) .

ثم هاجم ابن جنى من زعم أن ذلك ضرورة قال : ونعوذ بالله مما يجنيه الضعف في هذه اللغة العربية على من لا يعرفها ، فإن أكثر من ضل عن القصد حتى كب على منخرية في قعر الجحيم إنما هو لجهله بالكلام الذى خوطب به . ثم لا يكفيه عظيم ما هو عليه وفيه دون أن يجفوها ويعرض

(١) شرح الجمل ٢/٢٦٣ .

(٢) انظر الخصائص ٢/٣٩٦ .

(٣) المحتسب ٢/٢٥٠ .

عما يوضحه له أهلها . نعم ويقول : ما الحاجة إليها ؟ وأين وجه
الضرورة الحاملة عليها ؟ نعوذ بالله من التتابع فى الجهالة والعدول عما عليه
أهل الوفور والمثالة .

وجاز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجواب (لولا) الذى هو
قوله : لقضى بينهم ، لأن ذلك شائع ، وكثير عنهم^(١) .

إن ابن جنى لا يرى فى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
بالجملة ضرورة ، وهذا ينسحب أيضا على قول الطائى : قليلها يرى غير
مضنون به وكثيرها .

وإن كنا نعد ذلك من قبيل الاستعمال العدولى حيث عدل عن
الأصل : عدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إلى الاستعمال العدولى
فى الفصل بينهما .

الفصل بين أفعال والمتعجب منه

لا يفصل المتعجب منه من أفعال ، وأفعالُ بشيء لضعفهما بعدم
التصرف وقد لزم التعجب طريقة واحدة فضعف عن الفصل ، ولا يفصل إلا
بظرف ومجرور يتعلق بالفعل كقوله "ما أحسن فى الهجاء لقاءها ، أحبب
إلينا أن تكون المقدما . وجوز قوم الفصل على قبج ، وجوز الجرمى وهشام
الفصل بالحال نحو ما أحسن مقبلا زيذا ، وزاد الجرمى (المصدر) نحو ما
أحسن إحسانا زيذا ، وجوز ابن مالك الفصل بالنداء كقول على بن أبى طالب
ﷺ : أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا . وجوز ابن كيسان

(١) المحتسب ٢٥٠/١ .

الفصل بـ (لولا) نحو : ما أحسن لولا نجله زيذا^(١) إذن الأصل عدم الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه ، وقد عدل هذا الأصل ففصل بالجار والمجرور أما حاتم الطائي ففصل بالفعل في قوله :

فكَلتَ عَدِيًّا كُلِّهَا مِنْ إِسَارِهَا فَأَفْضَلُ وَشَفَعْنِي بِقَيْسِ بْنِ جَحْدَرٍ^(٢)

فالأصل : فأفضل بقیس بن جحدر وشفعنی فیهم ، إلا أن الشاعر عدل عن هذا الأصل لئلا ينكسر الوزن .

عدم تكرار (لا) إذا دخلت على معرفة

قرر النحاة أن (لا) إذا دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً ولزم تكرارها قال ابن عصفور : فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً ولزم تكرارها . وزعم أبو العباس^(٣) أنه لا يلزم تكرارها ، وهذا فاسد^(٤) ، وقال ابن هشام : فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها أو فعلا ماضياً لفظاً وتقديرًا ، وجب تكرارها^(٥) .

وقد أول النحاة ما خالف ذلك أو عدوه ضرورة مثل قول الشاعر :

بكت جزعًا واسترجعت ثم آذنت

ركانبها ألا إني رجوعها

(١) الهمع ٤٠/٣ وانظر مثلا التبصرة والتذكرة ٢٦٩/١ .

(٢) الديوان ١٨٥ .

(٣) انظر المقتضب ٣٦٠/٤ .

(٤) شرح الجمل ٢٧٥/٢ .

(٥) المغنى ٢٤٣ .

وقول عبد الله بن الزبير الأسدي :

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد
وقول الآخر :

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما لا أنت شائيه من شأنا شائي
وقول العرب : "قضية ولا أبا حسن لها" وقول الراجز :

لا هيثم اللييلة للمطوى

ونكر النحاة أن التقدير (لا مثل هيثم)، ولا مثل أمية ولا مثل أبي
حسن^(١)

ونخلص من هذا إلى أن (لا) إذا دخلت على معرفة وجب تكرارها ،
أما ما عدا ذلك فمؤول أو ضرورة .

وقد وردت (لا) أكثر من مرة في شعر حاتم الطائي ، المرة الأولى
في قوله :

تمنينا غدوا ، وغيمكم غدا ضباباً فلا صحواً ولا الغيم جاند^(٢)

(ولا الغيم جاند) دخلت (لا) هنا على معرفة ولم يكررها الطائي
وهذا من العدول أو من الضرورة .

أما المرة الثانية ففي قوله :

سلاحك مرقى فلأنت ضائر غدواً ولكن وجه مولاك تقطف^(١)

(١) انظر مثلاً الأصول ٣٨٣/١ .

(٢) الديوان ٢١٦ .

وهنا أيضًا عدل الطائي فلم يكرر (لا) وقد دخلت على معرفة .
أما المرة الثالثة فقد عدل فيها الطائي عن العدول ، وكرّر (لا) حين
دخلت على المعرفة قال :

فلا الجودُ يُفنى المالَ قبلَ فَنانهِ ولا البخلُ في مالِ الشحيحِ يزيدُ^(٢)

(لا الجود يفنى المال ولا البخل ٠٠٠) تكررت (لا) حين دخلت على
معرفة ، وهذا هو الأصل في الاستعمال ، قال تعالى : ﴿ لَأَ شَمْسٌ يَنْبَغِي
لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَأَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ (يس : ٤٠) .

إلزام (كلا وكتلتا) الألف

(كلا) موضوع لتأكيد الاثنين لا غير ، ونقول : جاعنى كلا
الرجلين ، ورأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين ، فإذا أضيف إلى
ضمير الاثنين قلبت ألفه في النصب والجر ياءً ، نقول : جاعنى الرجلان
كلاهما ، ورأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما . وكذا (كتلتا)
نقول رأيت كتلتا المرأتين ومررت بكتلتا المرأتين وجاعنتى كتلتا المرأتين ،
وجاعنتى المرأتان كتلتاهما ، ومررت بجارتيك كتلتيهما ، بالياء على قياس
المذكر^(٣) . وقد ألزم الطائي كتلتاهما الألف في قوله :

وعشتُ مع الأقبام بالفقر والغنى وعشتُ بكأسى ذاك كتلتاهما دهرى^(٤)

(١) السابق ٢٦٧ .

(٢) الديوان ٢٥٠ .

(٣) انظر مثلا التبصرة والتذكرة ١٦٥/١ .

(٤) الديوان ٢٣٩ .

حيث ألزم (كلتاهما) الألف مع أنها ليست في موضع رفع ، والأصل أن يقال : (كلتيهما) في حالتى النصب والجر ، وقد وردت (كلاهما) بالألف في النصب في قول الأسود بن يعفر :

إن المنية والحتوف كلاهما يوفى المنية يرقبان سوادى^(١)

وهذا يجرنا إلى الحديث عن إلزام المثنى الألف فقد نسب ذلك إلى خثعم وهى فخذ من طيى ، وقيل هى لغة بنى الحارث بن كعب وبعض بنى سليم^(٢) ، وقيل هى لغة لكنانة وبنى العنبر وبنى الهجيم وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل وزبيد وهمدان وفزارة وعذرة^(٣) . وشواهد هذه اللغة كثيرة منها ما خرجه بعضهم لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ (طه : ٦٣) ومنها قول الرسول ﷺ : "لا وتران فى الليلة" وقول الشاعر :

إن أباهما وأبأ أباهما قد بلغا من المجد غايتها

وقول الآخر :

تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابى التراب عقيم

وعلى كل ، فلو صحت هذه اللغة لخنعم وهى فخذ من طيى فإن الطائى يكون قد ألزم المثنى الألف فى لغته ، وإن لم تصح لخنعم فيمكن اعتبارها من الأساليب العدولية .

(١) انظر مثلا شرح الجمل ٢٨٢/١ والمغنى ٢٠٨ .

(٢) انظر مثلا النوادر ٥٨ ، ١٦٤ ومعانى القرآن للفراء ٨٤/٢ وشرح الجمل ١٥٢/١ .

(٣) الهمع ١٣٤/١ .

دخول (رب) على نكرة مضافة إلى معرفة

قال حاتم الطائي :

أماويّ إنسى ربّ واحدٍ أمّه أجرت ، فلا قتلّ عليه ولا أسر^(١)

دخلت (رب) هنا على نكرة مضافة إلى معرفة ، وقد قرر النحاة أن (رب) لا تدخل إلا على النكرات ، كقولنا : ربّ رجلٍ قد رأيت ، ورب امرأةٍ قد أكرمت ، وربّ عالمٍ قد لقيت ، وقد علل ابن عصفور لذلك بقوله : ولا يخفض برب إلا النكرة ، لأن المفرد بعدها في معنى جمع ، ولا يكون المفرد في معنى جمع إلا نكرة^(٢) .

وعلى هذا الأساس أجاز النحاة أن تدخل على ما لفظه لفظ المعرفة إذا كان نكرة مثل : رب مثلك ، ورب شبهك ، ورب غيرك قال أبو محجن :
يا ربّ مثلك في النساءِ غريرةٍ بيضاءٍ قد متعتها بطلاق^(٣)

وقد منع النحاة "رب شبهك" وأجازوا "رب شبهك" لأن (شبيهك) معرفة ، معناه : المعروف بشبيهك ، والفرق بينه وبين (شبهك) أن شبهك الإضافة غالبية على لفظه ، ووجوه الشبه كثيرة أما (شبيهك) فالإضافة ليست غالبية على لفظه ، فإذا أفرد تنكر ، وإذا أضيف إلى معرفة تعرف^(٤) .

وأجاز النحاة أيضاً دخولها على ضمير النكرة ، نحو ربّه رجلاً ، وربّه رجلاً وربّه رجالاً ، وربّه نساءً . وذلك أن ضمير النكرة من طريق

(١) الديوان ٢٠١ .

(٢) شرح الجمل ٥١٣/١ وانظر مثلاً الإيضاح العسدي ٢٥٣ .

(٣) انظر مثلاً التبصرة والتذكرة ٢٩٠/١ وشرح المفصل ١٢٦/٢ .

(٤) التبصرة والتذكرة ٢٩٠/١ .

المعنى نكرة، لأن الضمير هو الظاهر فى المعنى ، وإنما يكون ضمير النكرة محكومًا له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ما عرف بالألف واللام إذا عاد إلى متقدم^(١) . أى أن ابن عصفور يرى أن الضمير الذى دخلت عليه (رب) نكرة ، لأنه وقع موقع النكرة ، وذهب الفارسى والسيوطى إلى أن هذا الضمير معرفة جرى مجرى النكرة فى دخول (رب) عليه لما أشبهها فى أنه غير معين ولا مقصور^(٢) .

وأجاز النحاة أيضًا دخول (رب) على المضاف إلى ضمير غير النكرة العائد على ما تقدم ، وقد أجازوا ذلك لكون الإضافة هنا غير محضة ، فلم تعد تعريفًا ، ولأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فيجوز : رب رجل وأخيه ، ولا يجوز رب أخيه ، ويجوز : رب رجلٍ منطلق نفسه وزيدٌ ، فتؤكد الضمير الذى فى (منطلق) ، ثم تعطف عليه (زيدًا) ولا يجوز أن تجر (نفسه) توكيدًا لرجل ، لأنه نكرة^(٣) .

أى أن النحاة مجمعون على دخول رب على النكرة ، وقد أولوا ما خالف ذلك فإذا دخلت على ضمير ذكروا أن هذا الضمير إما أن يكون نكرة ، وإما أن يكون معرفة جرى مجرى النكرة ، وعلى هذا أجازوا رب رجل وأخيه ، لأن الإضافة غير محضة فلم تعد تعريفًا ، وما ذكره النحاة من دخول رب على النكرة هو الأصل ، أما قول حاتم "رب واحد أمه" فأرى أنه من قبيل الاستعمال العدولى ، وقد سوغ ذلك أن (واحد أمه) لم يتعرف

(١) شرح الجمل ٥١٤/١ .

(٢) الإيضاح العضدى ٢٥٣ والهمع ٣٥١/٢ .

(٣) التبصرة والتذكرة ٢٨٩/١ .

بالإضافة ، وإن أضيف إلى المعرفة ، لتوغله فى الإبهام إذ لا ينحصر بالنسبة إلى مضاف معين كما قال البغدادي^(١) .

مجئ (مهما) للزمان

جمهور النحاة على أن (ما) و(مهما) لا تردان للزمان^(٢) . وقد وردت مهما ظرف زمان فى قول حاتم الطائي :

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى اللذة أجمعا^(٣)

وهذا من الاستعمال العدولى فى استعمال (مهما) للزمان ، وقد جزم الجمهور بأنها لا تستعمل ظرفاً ، وهناك شاهد آخر على مجئ (مهما) للزمان وهو قول ساعدة بن جؤية .

قد أوبيت كل ماء فهى طاوية مهما تصب أفقا من بارق تشم^(٤)

(١) انظر الخزانة ١٦٣/٢ .

(٢) انظر مثلا المغنى ٣٢٤ .

(٣) الديوان ١٧٤ .

(٤) انظر مثلا الخزانة ١٦٣/٨ والهمع ٤٥١/٢ .

دخول نون التوكيد على المنفى بـ (ما)

نون التوكيد - الخفيفة أو الثقيلة - تدخل على الأمر كاضربن^١ واضرِبَنَّ وعلى الفعل المنهى عنه لا تضربنَّ ، وعلى جواب القسم والله ليقومن زيد وعلى فعل الشرط إن تضربن زيد يسئ إليك . . . (١) ، ولا تدخل هذه النون على الجزاء والمنفى بـ (ما) ولا ولم ، والتعجب والماضى ، ومدخول ربما ، وما الزائدة وسائر أدوات الشرط واسم الفاعل ، إلا شذوذاً وضرورة أو مثلاً (٢) .

وقد دخلت نون التوكيد على المضارع المنفى بـ (ما) فى قول

حاتم :

قليل به ما يحمَدَنَّك وارث إذا ساق مما كنت تجمع مغنماً (٣)

(ما يحمَدَنَّك) ، دخلت النون على المضارع المنفى بـ (ما) ، والسيوطى يعد ذلك ضرورة أو شذوذاً . وهذا ولم يرد شاهد آخر على ذلك ، لذلك نسلم للسيوطى بأنه ضرورة .

(١) انظر مثلاً شرح الجمل ٥٠٨/٢ .

(٢) الهمع ٥١٢/٢ .

(٣) الديوان ٢٢٣ .

ويعد أن عشنا هذه اللحظات مع شعر حاتم الطائي من خلال مظهرتين أسلوبيتين من الظواهر التي جاء بها الشعر أو النثر ، يحسن بنا أن نجمل ما قلناه في النقاط التالية :

١- لم يأت شعر حاتم الطائي حظه الكافي من دراسات النحاة قديماً وحديثاً بالمقارنة بشعر الجاهليين كامرئ القيس وزهير وطرفة . . . وغيرهم ، فلو أخذنا مثلاً كتاب الهمع للسيوطي ، نجده قد استشهد بسبعة أبيات من شعر الطائي في حين نجد شواهد امرئ القيس قد زادت على خمسين شاهداً ، وقد استشهد السيوطي بحوالى أربعين شاهداً من شعر الأعشى . ويستقرأ كتاب آخر من كتب الضرورة النحاة نجد المغنى مثلاً ، يستشهد فيه ابن هشام بشاهدين فقط من شواهد الطائي ، وقد زادت شواهد هذا الكتاب على الألف شاهد .

وهذا ما حدث أيضاً في كتب الشعرية ، ففي كتاب ما يحتمل الشعر لأبي سعيد السيرافي وهذا الكتاب من أوائل الكتب التي آلفت في الضرورة إن لم يكن أولها - لم يستشهد فيه السيرافي بشعر حاتم الطائي . أما كتاب صرائر الشعر فقد استشهد فيه ابن عصفور بثلاثة شواهد من شعر الطائي . وللتدليل على ما نقول نذكر بعض المسائل النحوية والشواهد المشهورة والتي تتكرر في كل كتب النحو من أيام سيبويه إلى يومنا هذا ، فالنحاة عند حديثهم عن ورود خبر (عسى) مجرداً من (أن) يستشهدون بقول هدية :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه ، فرج قريب

وبقول الآخر :

عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر بمنهم جون الرباب سكوب

وقد يذكرون قول مالك بن الريب

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده

أو بقول الآخر :

عسى يغتر بي حمق لنسيم

وينسون شاهداً لحاتم وهو قوله : عسى يرى نارك من يمر .

ومن ذلك أيضاً العطف على الضمير المجرور من غير إعادة

الخافض يستشهدون بقول الشاعر : فاذهب فما بك والأيام من عجب

وبشواهد أخرى وينسون قول الطائي .

..... إلى كفه والعنق غل مسجر

وعند حديث النحاة عن إقامة غير المفعول به مقام الفاعل ،

يستشهدون بشاهد جرير المشهور "سب بذلك الجرو الكلابا" على الرغم من

ورود مثل ذلك في شعر حاتم وهو قوله :

يُخَسِّمُ لَكَ الدَّاءَ مَحْسَمًا

٢- هناك بعض الأساليب العدولية في شعر حاتم الطائي جاءت موافقة لرأى

الكوفيين ، مثل العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ،

حيث ورد ذلك في شعر حاتم الطائي "إلى كفه والعنق غل مسجر" وهذا

يوافق رأى الكوفيين ، الذين أجازوا العطف على الضمير المجرور من

غير إعادة الخافض .

ومن ذلك أيضاً إقامة غير المفعول به مقام الفاعل ، فالكوفيون والأخفش أجازوا ذلك مع وجود الفاعل ، وقد ورد ذلك في شعر حاتم .

يُخَسِّمُ لَكَ النَّدَاءَ مُحَسِّمًا

٣- هناك بعض الأبيات التي تعددت فيها الأساليب العدولية ففي بعض أبيات الطائي نجد أكثر من أسلوب عدولي مثل قوله :

أَبُوهُ أَبِي وَالْأَمَهَاتُ امهَاتُنَا فَانْعَمْ فَدَتِكَ الْيَوْمَ قَوْمِي وَمَعَشْرِي
فقد وصل الطائي ألف القطع في (امهاتنا) ، وحذف المتعجب منه في (أنعم) .

٤- كثيراً ما يعدل الطائي عن العدول ، أو بمعنى آخر يرجع إلى أصل الاستعمال فالأصل أن يرخم في النداء ، وقد عدل الطائي عن هذا الأصل فرخم في غير النداء في قوله :

سَأْمُنْجُهُ عَلَى الْعَلَاتِ حَتَّى أَرَى مَأْوَى الْآتِ شَتَكِينِي
حيث رخم الشاعر (ماوية) في غير النداء ، وهذا من العدول لوروده في بعض القراءات ، وقد عدل الطائي عنه فرخم (ماوية) في النداء في قوله :

سَلَى الْأَقْوَامِ يَا مَأْوَى عَنِي وَإِنْ لَمْ تَسْأَلِيهِمْ فَاسْأَلِينِي
ومن الأساليب العدولية عدم تكرار (لا) إذا دخلت على معرفة فالأصل أن تتكرر (لا) إذا دخلت على المعرفة ، وقد عدل الطائي عن هذا الأصل في قوله :

تَمْنِينَا غَدُوا وَغَيْمَكُمْ غَدًا ضَبَابٌ فَلَا صَحْوٌ وَلَا الْغَيْمُ جَانِدٌ

وقد عدل عن هذا العدول فكرر (لا) حين دخلت على معرفة فى قوله :

فلا الجود يفنى المال قبل فنائه ولا البخل فى مال الشحيح يزيد

٥- هناك بعض الشواهد التى استشهد بها النحاة من شعر حاتم الطائي .

وقد جاءت رواية الديوان مخالفة لرواية النحويين ، وهذه المخالفة فى موطن الاستشهاد ، وبرواية الديوان يفوت استشهاد النحويين بالبيت ، من أمثلة ذلك قول حاتم .

ويها فداء لكم أمى وما ولدت حاموا على مجدكم ، واكفوا من اتكلا

فالنحاة يستشهدون بالبيت برواية (إية) بالفتح من غير تنوين^(١) .

٦- هناك ظواهر كثيرة عدها النحاة ضرورة ، وقد ورد لهذه الظاهرة شواهد من القرآن الكريم ومن القراءات القرآنية .

فالفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ابن عصفور والسيوطى وغيرهما ضرورة وقد ورد فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ .

ومن ذلك أيضاً حذف حرف العطف ، فهو ضرورة عند ابن عصفور والقزاز وغيرهما ، على الرغم من وروده فى الحديث الصحيح ، "تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره" .

(١) انظر مثلاً شرح المفصل ٧١/٤ .

وعلى هذا الأساس اعتبرنا ما ورد مثله فى القرآن الكريم أو
القراءات القرآنية - المتواترة والشاذة - والحديث الشريف ، وكلام العرب
النثرى لا يعد ضرورة ، بل يمكن اعتباره أسلوباً عدولياً .

٧- ليس من العدول ما أجاز به بعض النحاة ، فهناك ظواهر نحوية كثيرة
وردت فى شعر حاتم الطائى ، إلا أننا لم نعتبرها من الأساليب العدولية
لإجازة بعض النحاة لها ، وعلى هذا الأساس لم نعتبر قول حاتم :
وقد علم الأقبام لو أن حاتماً أراء ثراء المال كان له وفر

عدولاً ؛ لإجازة ابن مالك التعليق بـ (لو)

٨- ليس من العدول أيضاً ما ورد فى شعر حاتم من لغة طيى مثل (ذو)
الطائية التى وردت فى شعره ثلاث مرات :

١- لنن لم تغير بعض ما قد صنعتم لأتحن للعظم ذو أنا عارقه

٢- إذا ما أتى يوم يفرق بيننا بموت ، فكن ياوهم ذو يتأخر

٣- كلوا ما به خضرا وصفرا ويانعا هنيا وخير النفع ذو لا يكدر

٩- عدل الطائى كثيراً عن المعانى التى حددها اللغويون فى معاجمهم ، وهذا
الباب يعد أكثر الأبواب التى مال فيها الطائى إلى الأساليب العدولية فقد
عدل فى استعمال الجلد بمعنى الجليد ، وفى استعمال الزند بمعنى اللئام
وفى استعمال أتكف بمعنى أميل عليه فأضربه ، وفى استعمال مؤنّف
بمعنى مشنوم وفى استعمال الصفاق بمعنى مارق من الخاصرة وسفل
منها ، وفى استعمال العويص بمعنى ما يتحرك من العرق ، وفى استعمال
رخاء بمعنى الأرض الصلبة وفى استعمال مضمون بمعنى قليل

المصادر

- الأسلوب العدولى فى الفاصلة القرآنية • إعداد د. خليل عبد العال • مجلة كلية دار العلوم - جامعة الفيوم الإصدار الرابع عشر •
- الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق د. عبد الحسين الفتلى • مؤسسة الرسالة ١٩٩٩ •
- أمالى ابن الشجرى • تحقيق د. محمود الطناحى • مكتبة الخانجى • القاهرة •
- الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى - تحقيق د. جودة مبروك • مكتبة الخانجى •
- البحر المحيط لأبى حيان • تحقيق عادل عبد الموجود ، على معوض • دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٣ •
- البيان فى روائع القرآن للدكتور تمام حسان • الهيئة المصرية العامة للكتاب •
- التبصرة والتذكرة للضميرى تحقيق د. فتحى أحمد مصطفى على الدين • دار الفكر • دمشق ١٩٨٢ •
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد • لابن مالك • تحقيق محمد كامل بركات • دار الكتاب العربى ١٩٦٧ •
- الحجة لأبى على الفارسى تحقيق بدر الدين قهوجى ، بشير جويجاتى • دار المأمون للتراث ١٩٩٢ •
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى • تحقيق عبد السلام هارون • مكتبة الخانجى ١٩٨٩ •

- الخدسانص ، لابن جنى تحقيق محمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩ .
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره صنعة يحيى بن مدرك الطائي ، رواية هشام ابن محمد الكلبي ، دراسة وتعليق د. عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٠ .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس ط٢ ١٩٨٢م .
- السبعة لابن مجاهد تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ١٤٠٠هـ
- شرح الجمل لابن عصفور - تحقيق د. صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ١٩٩٩ .
- شرح شواهد الشافية للبغدادى ، تحقيق محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية ١٩٧٥ .
- شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبى القاهرة .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي مكتبة العروبة .
- ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، ١٩٨٠ .
- الضرائر اللغوية فى الشعر الجاهلى للدكتور عبد العال شاهين ، دار الرياض - السعودية ١٩٨٣ .
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل .

- كتاب الشعر للفارسي • تحقيق د. محمود الطناحي • مكتبة الخانجي
• ١٩٨٧
- الكشاف للزمخشري • شرحه وضبطه يوسف الحمادي • مكتبة مصر
- لغة الشعر • دراسة في الضرورة الشعرية • للدكتور محمد حماسة
عبد اللطيف • دار الشروق ١٩٩٦ •
- ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي تحقيق د. عوض بن حمد
القوزي • الطبعة الثانية ١٩٩١ •
- المحتسب لابن جني تحقيق على النجدي ناصف ، د. عبد الحليم
النجار ، د. عبد الفتاح شلبي • المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
• ١٩٩٩
- معاني القرآن للفراء تحقيق محمد علي النجار • دار السرور •
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق • عبد الجليل شلبي • دار
الحديث •
- مغنى اللبيب لابن هشام • تحقيق د. مازن المبارك ، محمد علي حمد
الله • دار الفكر ١٩٩٨ •
- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة • المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية •
- المقرب لابن عصفور • تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله
الجبوري • بغداد ١٩٨٦ •
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري • نشر محمد علي الضباع •
المكتبة التجارية - همع الهوامع للسيوطي تحقيق أحمد شمس الدين •
دار الكتب العلمية ١٩٩٨ •